وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

الموضوع:

تقييم المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الدولة

(دراسة حالات مشاريع مدعمة من طرف وكالات ANSEJ-CNAC-ANGEM)

من إعداد الطلبة
- بوكعبن النوري
- عيدواي بلال

تحت إشراف الأستاذ:
- عقون عبد القادر

السنة الجامعية: 2012-2013

تشكرات

نشكر الوالدين بما لا يمكن بلوغه بالكلمات و نستعين بقوله تعالى "**رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**"، و تحياتنا إلى أخواننا و أخواتنا، وإلى جميع طلاب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وبعد :

يطيب لنا أن نغتنم فرصة إنجاز هذه الرسالة لتقديم الشكر لأستاذنا الكريم ، الأستاذ عقون عبد القادر على موافقته للإشراف على هذا الموضوع، و على قلبه و مكتبه المفتوح دائما أمام الجميع لتقديم النصح و التوجيه و التعليم، فأسأل الله عز و جل أن يجزيه خير الجزاء على جهده في الدارين ، وهو أعلم بعبده.

كما نشكر جميع أساتذتنا في قسم علوم التسيير الذين كان لهم فضل تدريسنا .

ونشكر من ساعدنا من موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا الوكالة الوطنية لقرض المصغر في انجاز الرسالة.

كما نشكر أصحاب المشاريع الذين ساهموا بكل المعلومات التي احتجناها في دراستنا.

و إلى كل من سيطلع على هذه الكلمات ، و يحرص على أن يستفيد من الدراسة ، و آخر دعوانا " **الحمد لله رب العالمين**"

اهدي ثمرة جهدي هذا

إلى التي كانت الملاذ المأوى سر السعادة والنجوى ....إلى التي تحمل أحق كلمة نطق بها اللسان ويهتز لتضرعها عرش الرحمن..ووضعت تحت أقدامها الجنان ...إلى التي قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم"الجنة تحت أقدام الأمهات"لك أمي.

إلى صاحب القلب الكبير تاج رأسي...إلى رمز العطاء...الشمعة التي تحترق لتضيء لي....مكارم حيثما أسير....الذي بث في روحي الحياة وقوة الدفاع....الذي علمني مكارم الأخلاق أبي.

أطال الله عمركما في الخير.

إلى أخي عبد السلام الحنون وعائلته والى عبد القادر الممثل دور الأب بالنسبة لي الذي كما دائما درعا لي والى أخير فاروق وعيسى وعائلته المحترمة وخاصة ابنته أسماء والى جمال وكمال ومسعود والى أختاي مسعودة ومريم وخاصة أختي حنان رحمها الله

كما أخص بالذكر الهادي وزبير والى أميرة حيث أتمنى لها التوفيق هي أيضا،كما أشكر كل أصدقائي سفيان وعادل وتوفيق وميدو وطارق ورفيقي في المذكرة بوكعبن النوري كما أشكر كل طلبة قسم علوم التسيير لجامعة 08ماي 1945.

بـلال.....

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :"ولئن شكرتم لأزيد نكم "

الحمد والشكر لله ، ثم الحمد والشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع فتم بعونه وبإذنه

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل .....إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي .... أمي .... أمي ..... الغالية

إلى من سعى وشقي وانعم علي بالراحة وقوة شخصيتي .....أبي العزيز

إلى من اقروني على انسفهم .....إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من علمني علم الحياة ....

إلى من اظهروا إلي ما هو أجمل من الحياة إخوتي .....سلمى و زكرياء ومحمد الامين

إلى من كانوا ملجئي وصحبتي ..... إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات .....ومن أحببتهم بالله إلى بلال،يوسف ، وعبد الله ، وحسام ، أسامة ، وجيرو ، باسم ، و أبو بكر ،علي ، حمزة ، وحسين ، رابح ،وموسى ، وعبد القادر ، إلى الصديق العزيز عمر قواسمية ، إلى يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من لم اعرفهم .....ولن يعرفوني إلى من تمنى إن اذكرهم ..... إذ ذكروني ....إلى من أتمنى إن تبقي صورهم .....في عيوني وقلبي .....إلى كل أقاربي وبالأخص ابتت عمتي "أية" أبناء خالتي : أيوب ، خير الدين ، سعاد ، علاء الدين ، صهيب ،سارة و إلى الكتكوت"مريا" و"أنيس"

والى أبناء خالي "عمار" و "رفيدة" و"أميمة"

والى من حفته ذاكرتي ونسته مذاكرتي .

النــوري

فهرس المحتويـات

العنـوان **الصفحـة**

تشكرات

اهداءات

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

مقدمـة عامة

الفصل الأول:المشاريع الاستثمارية

مقدمـة الفصل الأول.....ص2

المبحث الأول:المشروع.....ص3

المطلب الأول:مفهوم المشروع وأهدافه.....ص3

أولا:مفهوم المشروع.....ص3

ثانيا:أهداف المشروع.....ص4

المطلب الثاني: دورة حياة المشروع.....ص5

المطلب الثالث:تصفية المشروع.....ص6

المبحث الثاني:المشروع الاستثماري.....ص8

المطلب الأول:تعريف المشروع الاستثماري.....ص8

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأسباب اختياره.....ص9

أولا: خصائص المشاريع الاستثمارية.....ص9

ثانيا: أسباب اختيار المشروع الاستثماري.....ص10

المطلب الثالث:أنواع المشروع الاستثماري.....ص11

المبحث الثالث:تقييم المشاريع الاستثمارية.....ص13

المطلب الأول:مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية وأهدافه.....ص13

أولا: مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية.....ص13

ثانيا:أهداف تقييم المشاريع الاستثمارية.....ص14

المطلب الثاني:أنماط التقييم ومبادئه.....ص15

أولا:أنماط التقييم للمشاريع الاستثمارية.....ص15

ثانيا:مبادئ التقييم المشروعات الاستثمارية.....ص27

المطلب الثالث: مستويات التقييم و مشاكله.....ص29
أولا:مستويات التقييم للمشاريع الاستثمارية.....ص29
ثانيا:مشاكل تقييم المشاريع الاستثمارية.....ص30
خلاصــة الفصل الأول.....ص32
الفصل الثاني:آليات دعم و المشاريع الاستثمارية من طرف الدولة.
مقدمة الفصل الثاني.....ص34
المبحث الأول:الوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشبابANSEJ ص35
المطلب الأول:نشأة ومفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJمواردها ونفقاتها.....ص35
أولا:مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ص35
ثانيا:موارد الوكالة.....ص36
المطلب الثاني:مهام وأهداف الوكالة.....ص36
أولا:مهام الوكالة.....ص36
ثانيا:أهداف الوكالة.....ص37
المطلب الثالث:دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المشاريع الاستثمارية المصغرة.....ص38
أولا:خصائص المؤسسة المصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل
الشبابANSEJ.....ص38
ثانيا:إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة.....ص38
المبحث الثاني:الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....ص44
المطلب الأول:مفهوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC.....ص44
المطلب الثاني:مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.....ص46
المطلب الثالث: صيغ دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن
البطالةCNAC.....ص47
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.....ص50
المطلب الأول:تعريف وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM.....ص50
أولا:تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM.....ص50
ثانيا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM.....ص50
المطلب الثاني:جهاز وشروط تقديم القرض المصغر.....ص51

أولا:جهاز القرض المصغر.....ص51
ثانيا: شروط تقديم القرض المصغر.....ص51

المطلب الثالث:أهداف وصيغ تمويل القرض المصغر.....ص52
أولا:أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....ص52
ثانيا:صيغ التمويل للقرض المصغر.....ص52
خاتمة الفصل الثاني.....ص55

الفصل الثالث: دراسة حالات مشاريع مدعمة من طرف و.و.د.ت.ش- ص.و.ت.ب-و.و.ت.ق.م.
.ANSEJ-CNAC-ANGEM
مقدمة الفصل الثالث.....ص57
المبحث الأول:تقديم عام للوكالات الثلاث.....ص58.
المطلب الأول:تعريف وكالة قالمة ANSEJ.....ص58
المطلب الثاني:تعريف وكالة قالمة CNAC.....ص58
الطلب الثالث: تعريف فرع قالمة ANGEM.....ص59

المبحث الثاني: تحليل نشاطات الوكالات.....ص61
المطلب الأول:فرع قالمةANSEJ.....ص61
المطلب الثاني:فرع قالمةCNAC ص63
المطلب الثالث:فرع قالمة ANGEM.....ص66

المبحث الثالث: دراسة مشاريع ل-ANSEJ– ANGEM -CNAC ص69
المطلب الأول: تقديم المشاريع الثلاث.....ص69
المطلب الثاني: دراسة المشاريع الثلاث.....ص72
المطلب الثالث:تقييم المشاريع الثلاث.....ص82
خاتمة الفصل الثالث.....ص88

خاتمة عامة.....ص89
قائمة المراجع

قائمــة الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل دورة حيلة المشروع	06
02	العوامل المحددة للطلب على السلعة التي ينتجها المشروع	17
03	العوامل المحددة لعرض السلعة التي ينتجها المشروع	18
04	المرافقة في مرحلة إنشاء مؤسسة مصغرة	42
05	المرافقة في مرحلة التوسيع	43
06	تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة من طرف ANSEJ	61
07	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة طرف ANSEJ قالمة	63
08	تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCANC	64
09	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء CNACوكالة قالمة	65
10	يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى ANGEM	66
11	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة ANGEMالمة	68

قائمـــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقدير التدفقات النقدية الصافية	22
02	قائمة الدخل	23
03	قائمة المركز المالي " الميزانية "	24
04	مساهمة كل طرف في التمويل التمويل الثلاثي	39
05	مساهمة كل طرف في التمويل التمويل الثنائي	39
06	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	48
07	تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط	48
08	مختصر لأنماط التمويل	53
09	يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة وكالة قالمةANSEJ	61
10	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمةANSEJ	62
11	تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	64
12	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمةCNAC	65
13	تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى ANGEM	66
14	تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمةANGEM	67
15	جدول تقدير حجم الإنتاج للمشروع المدعم من طرف ANSEJ	73
16	جدول تقدير تكاليف المشروع الأولية للمشروع المدعم من طرف ANSEJ	74
17	مصاريف الاستغلال للمشروع المدعم من طرف ANSEJ	75
18	جدول تقدير حجم الإنتاج للمشروع المدعم من طرف CNAC	76
19	جدول تقدير تكاليف المشروع الأولية للمشروع المدعم من طرف CNAC	77

20	مصاريف الاستغلال للمشروع المدعم من طرف CNAC	78
21	جدول تقدير حجم الإنتاج للمشروع المدعم من طرف ANGEM	79
22	جدول تقدير تكاليف الإستغلال للمشروع المدعم من طرف ANGEM	80
23	مصاريف الاستغلال للمشروع المدعم من طرف ANGEM	81
24	جدول تمويل المشروع للمشروع المدعم من طرف ANSEJ	82
25	التدفقات النقدية الصافية للمشروع المدعم من طرف ANSEJ	83
26	جدول تمويل المشروع للمشروع المدعم من طرف CNAC	84
27	التدفقات النقدية الصافية للمشروع المدعم من طرف CNAC	85
28	جدول تمويل المشروع للمشروع المدعم من طرف ANGEM	86
29	التدفقات النقدية الصافية للمشروع المدعم من طرف ANGEM	87

مقدمة عامة

إن المشاريع الاستثمارية كانت ومازالت تحتل مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها ومستواها الحضاري لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاطلة لراغبة في العمل،وإتاحة فرصة الحصول على دخول لهم وكذلك تعظيم أرباح لأصحاب هذه المشاريع مما يساعد على زيادة الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع ،إضافة إلى دورها التاريخي في بناء وتطوير البيئة الحضارية للمجتمع.

والمشاريع الاستثمارية في الحقيقة هي وليدة الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في كل من انجلترا، فرنسا وألمانيا من مشاغلها الاستثمارية،مؤيدة إلى التطور الاقتصادي المتزايدة منذ ذلك الحين ولغاية الآن. الكثير من النشاط الاقتصادي في وقتنا الحاضر سواء في البلدان الصناعية المتقدمة أو في البلدان النامية من مشاريع استثمارية تستخدم نسبيا مرتفعة من العمالة المحليين وتسهم بنسبة صغيرة في الناتج الوطني.

ومن هنا يتضح الدور الكبير الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من أهمية هذه المشروعات وقدرتها الكبيرة على المساهمة في إعادة وتقويم وهيكلية الإنتاج وتحقيق التوازن والعدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيعها للدخل الوطني والقوة الشرائية وتوفيرها لفرص عمل كبيرة على مستوى أقاليم ومناطق الوطن المختلفة إلا أنه لا يزال معظم المسؤولين وأصحاب رؤوس الأموال في قطرنا منصبا على إقامة المشروعات تواكب العولمة والمواصفات الدولية.

فالجزائر مثلا لم تتوسع كثيرا في هذا الميدان نتيجة للخيار الاقتصادي الذي انبعثت بعد الاستقلال مباشرة بتوجيهها إلى إنشاء المؤسسات الكبرى لكن بعد التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الوطنية في نهاية الثمانينات والإصلاحات المالية والمصرفية وخلق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في جويلية1993 أعطى للجزائر مجالا أوسع دعم وقوية التنمية وترقية المشاريع الاستثمارية حيث أصبحت للدولة عدة آليات لتدعيم هذه المشاريع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي أنشأ في 1994 بالإضافة إلى الصندوق الوطني لتسيير القرض لمصغر.

مبررات الدراسة:

أما سبب اختيارنا لهذا الموضوع يعود الى:

- الموضوع يدخل ضمن اختصاصنا ادارة أعمال مالية
- قابلية الموضوع للبحث والدراسة وتوفر المعلومات الخاصة به.
- أهمية المشاريع الاستثمارية في وقتنا الحاضر.
- اثراء رصيد المكتبة الجامعية.

- عدم تداول هذا الموضوع من قبل.

مشكلة البحث:

وعلى اعتبار أن مصادر التمويل هي العائق الرئيسي الذي تصطدم به المشاريع الاستثمارية فان هذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الدولة؟

حيث زاد اهتمام الشباب بالاتجاه إلى مثل هذه الوكالات الداعمة لتمويل آليات المشاريع في الآونة الأخيرة خاصة منذ2010 وهذا ما يدفعنا إلى تقييم مدى فعالية هذه المشاريع لاستثمارية المدعمة من طرف الدولة.

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالمشاريع الاستثمارية؟
- ما هي طرق تقييم المشاريع الاستثمارية ؟
- ما دور الدولة الجزائرية في تدعيم المشاريع الاستثمارية؟
- ما مدى فعالية المشاريع المدعمة من طرف ANSEJ
- ما مدى فعالية المشاريع المدعمة من طرف CNAC
- ما مدى فعالية المشاريع المدعمة من طرف ANGEM

الفرضيات:

وكمحاولة مبدئية للإجابة عن كل التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- يوجد دعم كبير للمشاريع الاستثمارية في إطار ANSEJ.
- يوجد دعم كبير للمشاريع الاستثمارية في إطارCNAC .
- يوجد دعم كبير للمشاريع الاستثمارية في إطار ANGEM.
- المشاريع الاستثمارية المدعومة من طرف ANSEJ هي مشاريع فعالة.
- المشاريع الاستثمارية المدعومة من طرف CNAC هي مشاريع ذات فعالية اقتصادية.
- المشاريع الاستثمارية المدعومة من طرف ANGEM هي مشاريع ذات فعالية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التفرقة بين المشروع والمشروع الاستثماري

- معرفة مدى نجاح وفشل سياسات التمويل في الجزائر.
- إبراز مدى أهمية والدور الفعال لمعايير المفاضلة التي تقوم بها كل وكالة من الوكالات الثلاث (ANSEJ-CNAC-ANGEM).
- الاطلاع على مختلف الطرق السليمة والإستراتيجية لمتبعة في تقييم المشاريع الاستثمارية.

أهمية موضوع الدراسة:

حيث تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال الدور الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في مختلف اقتصاديات دول العالم،فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة من جهة توفر مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى بالإضافة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية بعد الفشل في إقامة المجمعات الاقتصادية الكبرى وتطبق الجزائر لمجموعه من الإصلاحات والتي شجعت قيام المشاريع الاستثماريةوترقيتها.

منهج وأدوات البحث:

ولقد اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع حيث استعملنا منهج البحث الميداني عن طريق زيارة الميدان ودراسة الجوانب التطبيقية.

كما استعملنا أسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب التصنيفي التفسيري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية وآليات الداعمة لها ،كما استعملنا منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي للحالات التي قمنا بدراستها بأسلوب وصفي،تحليلي،مقارن بالإحصائيات التي تحصلنا عليها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما أدوات البحث فقد استعملنا المقابلة والملاحظة المباشرة والتحليل الإحصائي لمختلف الوثائق التي تحصلنا عليها.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث يتمثل في المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الدولة من خلال الوكالات الوطنية المختصة في التدعيم.

أما عينة البحث وهو المشروع المدعم من طرف إحدى الوكالات (ANSEJ-CNAC-ANGEM).

التابعة لفروع قالمة.

ميدان الدراسة:ولاية قالمة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية هي منذ نشأة الوكالات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر(ANSEJ-CNAC-ANGEM) الى غاية سنة2012

أما الحدود المكانية فهي الوكالات التابعة لولاية قالمة بالإضافة إلى المشاريع المدعمة في ولاية قالمة.

الصعوبات:

- كثرة المعلومات وعدم ترتيبها وتناسقها.
- المدة الزمنية غير كافية لدراسة وتمحيص مثل هذا الموضوع.
- العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح رخصة القيام بدراسة حالة في أي مشروع، حفاظا على سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع.
- تعنت مديري الوكالات بإفادتنا بالمعلومات الكافية من وقت إلى آخر.

خطة البحث

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروح ة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول:تعرضنا فيه بمختلف المفاهيم للمشاريع الاستثمارية من معرفة مفهوم المشروع والمشروع الاستثماري وطرق تقييم الشروع الاستثماري.
- الفصل الثاني:حاولنا في إعطاء نظره عامة حول الوكالات الداعمة للمشاريع الاستثمارية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الفصل الثالث:فقد حاولنا من خلال دراسة حالات المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الوكالات الثلاث لمعرفة أكثرهم فعالية.

مقدمـة

أصبحت تقييم المشاريع الاستثمارية في الوقت الحاضر من الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي، والمنهجية الفعالة للمشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى صنع قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة.

يضاف إلى ذلك أن اتسام الاقتصاد بعدم الثبات وبالتغير المستمر و الكبير، أدى إلى ضرورة القيام بدراسة معمقة حول المشروع الم ستهدف، و ذلك من عدة نواحي، و هذه الدراسة ما هي إلا مجموعة من الدراسات المتتابعة و المترابطة من الدراسات التسويقية، البيئية، المالية...الخ

هذه الدراسات تساعد المستثمر في معرفة مدى القدرة على القيام بذلك المشروع، و ما مدى صلاحيته.

و من خلال هذا الفصل نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما معنى مشروع ؟

ما معنى مشروع استثماري ؟

كيف يتم دراسة و تقييم المشروع الاستثماري ؟

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

فالمبحث الأول نتعرض فيه إلى تحديد كل من مفهوم المشروع مع تحديد دورة حياته كما تطرقنا إلى أيضا إلى تحديد أهداف المشروع.

أما المبحث الثاني فنتعرض فيه إلى المشروع الاستثماري مع صياغة مجموعة من التعاريف له مع التطرق إلى خصائصه وأنواع المشاريع الاستثمارية.

كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى مفهوم التقييم بالإضافة إلى أنواع التقييم من الجوانب التسويقية والبيئية والفنية والمالية.

المبحث الأول:المشروع

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة المشروع الذي يعتبر أحد ركائز التنمية في هذا العصر المتسارع والذي يمثل أحد عناصر تطور المجتمع باعتباره يساهم في مقومات نمو الدولة.

المطلب الأول:مفهوم المشروع وأهدافه.

أولا:مفهوم المشروع

المشروع هو من المفاهيم المطروحة بشكل كبير في أدبيات التسيير الاقتصادية ، وقد تمت له العديد من التعاريف نذكر منها:

فمفهوم المشروع مستمد من كلمة projetالمحدثة في الثقافة الفرنسية والتي لم تتجاوز دلالتها الاصطلاحية إلا في منتصف القرن20.

و في اللغة اللاتينية تؤدي معنى إلقاء أو رمي موضوع أو شيء ما إلى الأمام projection.[1]

ويعرف على أنه"نشاط تلقائي يقوم به المتكون من أجل تحقيق غرض مرغوب فيه ينفذ حتى النهاية في خطواته الطبيعية وفي بيئة اجتماعية عادية"[2]

كما عرف على أنه "الفعالية القصرية التي تجري في محيط اجتماعي ،أي أنه عمل مقصود يحتوي على هدف معين،وهذا الدف المقصود متصل بالحياة."[3]

ومن جانب آخر يعرفه القاموس الجديد للطلاب بأنه"ما بدأت بعمله، أو ما يهيأ ليدرس ويقرر(ج) مشروعات ومشاريع"[4]

وعرفه موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية بأنه"...في الغالب يكون وحدة مالية فقط،أي يهتم بالنواحي المالية بالإضافة إلى أنه يتضمن عدة مؤسسات قد تختلف عن بعضها من حيث نوع الإنتاج ،واهتمامه بالنواحي المالية فقط يجعله غير قادر على إعطاء المعلومات التي تتطلب في التعداد الصناعي من النواحي الإنتاجية."[5]

وكتعريف شامل فيمكن القول بأنه المشروع هو مجموعة الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب.

---

[1] :نورالدين الطاهري،**مشروع المؤسسة**،دار الاعتصام،الدار البيضاء،1987،ص38.

[2] :فكري حسن زيان،**تخطيط المناهج الدراسية وتطيرها**،ط1،مكتبة الفلاح ،الكويت،1981،ص104

[3] :جبريل بشارة،**المنهج التعليمي**،دار الرائد العربي،ط1،بيروت،لبنان،ص298ص299.

[4] :علي بن هادية وآخرون،**القاموس الجديد للطلاب**،معجم عربي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ص1991م/1411هـ،ص1079

[5] :عبد العزيز فهمي هيكل،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية** ،دار النهضة العربي،بيروت،لبنان،1986م/1406هـ،ص293

ثانيا:أهداف المشروع

يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- تحقيق أقصى قدر من الربح.
- ضمان وضع أولوية لتوجه رغبات العميل.
- ضمان وجود توجه واحد لفريق العمل.
- يمكن التركيز على النتائج و ليس الإجراءات.
- يمكن تحديد الأنشطة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف و التي سوف تبقى عليها كافة الخطط و الجداول اللازمة.
- يمكن وضع أولويات لانجاز الأعمال .
- إثارة حماس الأفراد.
- وسيلة للتعرف على درجة التقدم في انجاز المشروع .
- إقناع الأطراف الأخرى بأهمية المشروع .

كما يمكن التمييز بين أهداف المشروع حسب نوعه(عام أو خاص):

أهداف المشروع الخاص:

من الأهداف الرئيسية للمشروع تحقيق الربح،وهو ذلك الناتج الموجب غير أنه للمشروع أهداف أخرى يسعى إلى تحقيقها من أهمها:[2]

- تحقيق أقصى قدر من المبيعات أو الخدمات.
- زيادة الإيرادات و من ثم تنمية الأرباح .
- تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال.
- الاحتفاظ بدرجة سيولة و مركز مالي سليم.
- حصول المشروع على شهرة كبيرة في الأسواق.
- زيادة الإنتاج.

أهداف المشروعات العامة

أما المشروع العام فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، أو لاعتبارات اقتصادية قومية كإنشاء الدولة معامل تكرير البترول أو أسطول بحري لنقله.

[1] :محمد توفيق ماضي،**إدارة وجدولة المشاريع**، بدون دار وتاريخ النشر ،ص33.

[2] :سمير محمد عبد العزيز، **جدوى اقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000، ص5

- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية.
- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من التجائها لفرض ضرائب جديدة.
- تقوم الدولة بمشاريع لا يمكن أن يقوم بها الأفراد نظرا لعدم وجود الربح المالي فيها، كشق الطرقات وبناء السدود وغيرها من مشاريع التجهيز التي تقوم بها الدولة بهدف تقديم تلك الخدمات للأفراد.

المطلب الثاني: دورة حياة المشروع

تعد دورة حياة المشروع إحدى الميزات التي تساعد على التعريف بالمشروع، و تمر هذه الدورة بأربع مراحل و هي على التوالي:[1]

1 -مرحلة الإدراك:

هي المرحلة الأولية في إطلاق فكرة المشروع و الاستعداد له، حيث يبدأ المشروع كفكرة، ثم يلي ذلك مرحلة تحديد المشروع التي ترتكز على ما تتضمنه تلك الفكرة، فيما يتعلق بعناصر المشروع و مكانته في الخطة القومية الشاملة، و فرص الاستثمار البديلة ، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الخاصة بالمشروع.

2 -مرحلة التخطيط:

تركز على وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف من خلال وضع موازنة للمشروع الاستثماري، و تحديد جدولة مهام و نشاطات، و أعمال المشروع، كما تتضمن هذه المرحلة دراسة الجدوى الفنية و التسويقية، و الجدوى التمويلية و المالية، أو التجارية، و الجدوى الاقتصادية، و الاجتماعية، و الإدارية للمشروع، وتنتهي هذه المرحلة بإعداد تقرير للمشروع.

3 -مرحلة التنفيذ:

هي مرحلة تنفيذ الخطط عمليا عل ى أرض الواقع، إذ تكتمل في هذه المرحلة جميع ملامح المشروع، و يصبح المشروع حقيقة بإنتاجه و أدائه، و تتضمن هده المرحلة تحديد مراحل التنفيذ و ترقيتها، و الإشراف، و الرقابة، و تسجيل ما يتم تنفيذه.

4 -مرحلة الانتهاء :

وهي المرحلة الأخيرة و جاهزية المشروع الاستثماري، بعد أن اكتملت نشاطاته،و أعماله المطلوبة ، و بعد أن بلغت محطاتها النهائية، فالمشروع بحسب هذه المرحلة يصبح جاهزا للتسليم. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة: تسليم المشروع إلى الجهة الراغبة و المستفيدة منه، و إعادة توزيع موارد المؤسسة، وخاصة الموارد البشرية على باقي نشاطات و أعمال المؤسسة، و تشمل أيضا هذه المرحلة التقييم المالي أو التجاري، و التقييم الاقتصادي و الاجتماعي للمشروع بعد تنفيذه.

[1] : حسن إبراهيم بلوط،**إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،دار النهضة العربية،بيروت،2002ص31

و يمكن رسم منحنى دورة حياة المشروع استنادا إلى مقياسي عامل الزمن (الخط الأفقي)، و عامل الجهد أو كلفة الاستخدام (الخط العمودي) كما يلي:

الشكل رقم (01): مراحل دورة حياة المشروع .

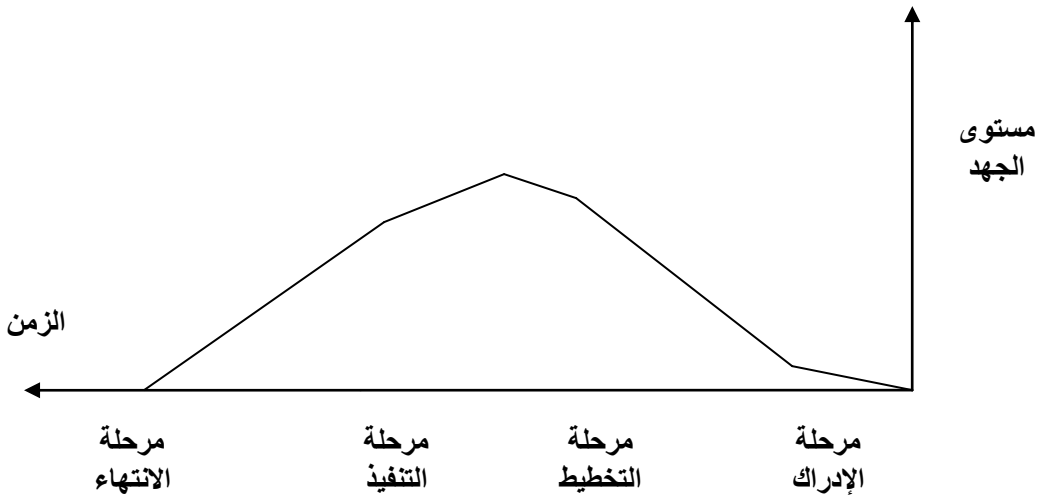

المصدر: حسن إبراهيم بلوط،**إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،2002 ص31.

المطلب الثالث:تصفية المشروع

في حالة فشل المشروع لسبب أو لآخر فان إدارة المشروع تحاول جاهدة معالجة أسباب هذا الفشل سواء عن طريق تطوير المشروع بإعادة جدولة مدخلاته أو عن طريق الاعتماد على عناصر بشرية أكثر مهارة وخبرة أو تنفيذ أكثر من نشاط في الوقت نفسه أو عن أي طريق آخر.

والتصفية تعي تحويل القيمة الدفترية لعناصر أصول المشروع إلى قيمة نقدية واستخدامها في سداد التزاماتها المدرجة بجانب الخصوم ورأسمال من آخر ميزانية للشركة وبالتالي إنهاء وجود المشروع لتصفية المشروع أسباب منها:[1]

- تكبد المشروع خسائر كبيرة أدت إلى هلاك معظم موجوداته.
- انتهاء العمل الذي أنشئ المشروع لأجله.
- اندماج المشروع أو انضمامه إلى شركات أخرى.
- حكم قضائي صادر من محكمة مختصة لوجود أسباب تستدعي التصفية.
- وفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء.
- عدم تمكن أصحاب المشروع من الاستمرار في تمويله.

[1] :شقيري نوري موسى،أسامة غرمي سلام،**دراسات الجدوى الاقتصادية**،دار المسيرة،ط1،عمان ،الأردن،2009،ص278

أما من واجبات المصفي في حالة التصفية الاختيارية:[1]

- إتمام الأعمال وانجاز العقود التي بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية.
- بيع أصول المشروع.
- تحصيل ما للمشروع من ديون على الغير.
- تسديد ما على المشروع من ديون للغير.
- توزيع ما تبقى من أموال على الشركاء.
- الإشراف على إغلاق حسابات المشروع.
- إعداد التقرير النهائي للمشروع.

خلاصة

المشروع نشاط تلقائي يقوم به المتكون من أجل تحقيق غرض مرغوب فيه ينفذ حتى النهاية في خطواته الطبيعية وفي بيئة اجتماعية عادية وللمشروع دورة حياة ، تمر هذه الدورة بأربع مراحل وهي مرحلة الإدراك،التخطيط،التنفيذ والانتهاء.حيث هذه الأخيرة تستوجب شروط لانهاءه وتصفيته.

[1] : شقيري نوري موسى،أسامة غرمي سلام،مرجع سابق،ص280ص281

المبحث الثاني:المشروع الاستثماري

يعتبر المشروع الاستثماري هو العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية كما يعتبر وسيلة مهمة للتخفيف من البطالة وتحقيق الرفاهية،وفي هذا المبحث سنتناول تعريف وخصائص وأنواع وأهداف وأسباب ومراحل نشأة المشروع الاستثماري.

المطلب الأول:تعريف المشروع الاستثماري.

مهما تعددت الآراء والمفاهيم وكثرت خصائص المشروع الاستثماري فانه في هذا المطلب سنتطرق لأهم التعاريف وخصائص المشروع الاستثماري:

يعرف المشروع الاستثماري بأنه "كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه و يديره أو يديره فقط ، منظم ،يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أوخدمة أو مجموعة من السلع و الخدمات ، و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة."[1]

المشروع هو"وحدة استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنيا و تجاريا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات فتحديد مشروع يكون بقصد دراسته وتحليله وتقييمه ولذلك فمن الضروري أن يكون مميزا حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة واختياره أو رفضه أو تعديله".[2]

أي هو عبارة عن نشاط استثماري له مدخلات ومخرجات ويمكن تقييمه. ومن ثم فالمشروع عبارة عن نشاط تنفق عليه أموال مقابل ماله من عوائد مادية أو خدمات، كما أن للمشروع بداية ونهاية محددة وله أهداف معينة."[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المشروع الاستثماري هو نتيجة قرار استثماري قد يهدف إلى مكسب وهو الربح أو تعدي ذلك لتحقيق أهداف اجتماعية كرفع معدلات التشغيل وخلق دخول جديدة أو تحقيق أهداف اقتصادية ,كاستغلال الموارد المحلية, وهذا ما يؤطر المشروع عامة.

---

[1] : عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الإقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 19 .

[2] :نبيل شاكر، **إعداد دراسات الجدوى** ، مكتبة عين الشمس ، ط2، القاهرة ، 1998 ، ص14.

[3] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،**دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية والاجتماعية** ، الدار الجامعية ، الطبعة الثانية ،الإسكندرية ، 2000،ص5

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأسباب اختياره.

بعدما تعرفنا على مفهوم المشروع الاستثماري بمختلف جوانبه سنتعرف على خصائص المشاريع الاستثمارية وأسباب اختيار المشروع الاستثماري.

أولا: خصائص المشاريع الاستثمارية.

تتمثل خصائص المشروع الاستثماري فيما يلي[1]:

- نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.
- الجهة المنظمة، وهي تلك التي تقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
- السوق وخصائصها، والتي من خلالها يتم تصريف الإنتاج، هذا و لا بد للمشروع الاستثماري أن يكون هناك طلب على منتجاته.
- الربح والعائد على الاستثمار، كهدف رئيسي و لا مانع من وجود أهداف أخرى ثانوية.
- الاستقلالية النسبية للمشروع، وذلك كي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية .
- المخاطرة، حيث هناك درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار كل مشروع، وتختلف درجة المخاطرة من مشروع لآخر.

كما أن للمشاريع الاستثمارية خصائص نفسها خصائص الاستثمار، لأن الاستثمار هو الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاستثماري، و أهمها:[2]

- رأس المال المستثمر: وهو المصروفات و النفقات التي تتحملها المؤسسة لانجاز المشروع.
- التدفقات النقدية: وهي عبارة عن المبالغ المالية المقدرة، و المنتظر تحقيقها في المستقبل طيلة فترة الحياة الإنتاجية للاستثمار.
- مدة حياة المشروع الاستثماري: تتمثل في العمر الإنتاجي للاستثمار، وهو العمر الذي يظل فيه المشروع ينتج، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من عمر المشروع، الأول هو العمر الإنتاجي أو الفني، وهو العمر الذي يظل خلاله المشروع منتجا من الناحية الفنية ، و الثاني هو العمر الاقتصادي للمشروع، وهو ذلك الجزء من العمر الإنتاجي الذي تقتصر عليه عملية التقييم.
- القيمة المتبقية: عند نهاية الاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية، بحيث تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للاستثمار، ومحاسبيا تحسب القيمة المتبقية بطرح القيمة الأصلية للاستثمار من الاهتلاك المتراكم.

---

[1] : مزار العتيبي، نضال الحواري،**إدارة المشروعات الإنمائية**،دار اليازوري العلمية،عمان،2007،ص116.

[2] : مزار العتيبي، نضال الحواري،مرجع سابق،ص117

ثانيا: أسباب اختيار المشروع الاستثماري.

إن تتعدد الدوافع وراء إقامة أي مشروع، و هذا وفقا إلى معايير سياسية، أو اقتصادية، أو تنموية، أو متعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع:[1]

أ . الأسباب المتعلقة بالبيئة:

قد يكون المشروع نابع من البيئة ذاتها أي ما تحتاج إليه بيئة معينة و يختلف عن بيئة أخرى، فلا يعد معقولا إقامة مشروع ترفيهي في بلد يعاني الفقر، و بالتالي فان احتياجات البيئة تحدد طبيعة المشروع.

ب. الأسباب السياسية:

تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع دون تأني، وعدم القيام بالدراسات اللازمة، مما يؤدي إلى تعرضها في الكثير من الأحيان إلى إهدار الأموال، و قد يكون مرتبطا بقرارات سياسية محضة، كأن تمنع الدولة الاستيراد من الخارج نتيجة لتفكك علاقاتها الخارجية.

ج- الأسباب الاقتصادية:

تسعى الدولة إلى إحداث توازن اقتصادي، و ذاك ضمانا للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يرتبط بها المشروع، أو قد تعتبر بدورها دافعا لإقامة العديد من المشاريع التي تساهم في ترسيخ أبعاد هذا التناسق.

د. الأسباب التقنية:

هي تلك الأسباب المتعلقة بالتكنولوجيا، حيث يكون الدافع الأول وراء القيام بالمشروع هو استغلال التكنولوجيا بهدف تطوير المنتوج النهائي، و توفير الوقت و الجهد المبذول.

المطلب الثالث:أنواع المشروع الاستثماري.

يختلف المشروع الاستثماري من واحد إلى آخر باختلاف أهدافها ويمكن تقسيمها وفقا للمعايير والتصنيفات التالية:

1- حسب القطاعات التي تنفذ المشروع:

يمكن تقسيم المشاريع بحسب القطاعات التي تطلق و تنفذ المشاريع إلى مشاريع تنتمي إلى القطاع العام، و مشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص:[2]

أ-مشاريع القطاع العام:

حيث لا بد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة، أو من قبل أي منشآتها العامة، أو أن تضمن إدارته من قبل أي جهة أخر ى بناء على شروط، يتميز هذا النوع عادة بأسلوب يغلب عليه الطابع البيروقراطي، و بالتالي هو أقل تركيزا على نوعية الخدمة التي تؤديها، بسبب الروتين و العقد الإدارية.

[1] :حسن إبراهيم بلوط، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،مرجع سابق،ص30

[2] :حسن إبراهيم بلوط ، مرجع سابق، ص28

ب-مشاريع القطاع الخاص:

يتميز بأسلوب جماعي ذي طابع ديناميكي، تسير بشكل أسرع، و أقوى فاعلية من مشاريع القطاع العام، و التركيز فيها على نوعية الخدمة التي تؤديها يتوجه بصورة أساسية على نتائجه.

2- حسب نوعية النشاط الذي تقوم به:

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية وفقا لنوعية النشاط إلى: مشروعات إنتاجية، و مشروعات تجارية، و أخرى خدماتية:[1]

أ-المشاريع الإنتاجية:

يقوم هذا النوع بأنشطة إنتاجية، و تشمل كل من مشروعات التعدين والزراعة، ومشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنوعة في عمليات الإنتاج، أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين.

ب-المشروعات التجارية:

وهي المشروعات التي تقوم بممارسة الأنشطة المرتبطة بنقل وتوزيع السلع والمنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك، و تشمل أنشطة هذا النوع على وظائف النقل والشحن، والتفريغ والتعبئة، والتخزين والتوزيع.

ج-المشروعات الخدماتية:

و تشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، وإنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة مثل: قطاع الاتصالات والفنادق والمستشفيات، والمؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين.

3- المشاريع الاقتصادية حسب قابلية القياس:

يمكن التفريق بين نوعين من المشروعات وفقا لهذا المعيار :[2]

أ- مشروعات قابلة للقياس:

وهي تلك المشروعات التي تنتج أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وهذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات وهي غالبا ما تكون منتجات لها أسواق تحدد فيها أسعارها، ومن أمثلتها المشروعات الزراعية والصناعية والسياحية.

ب-مشروعات غير قابلة للقياس:

هي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة و دقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع، ومن أمثلتها المشروعات المتعلقة بالتعليم و الصحة والبيئة الإصلاح المؤسسي...الخ

---

[1] : محمد صالح حناوي،**مقدمة في الأعمال والمال**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص5

[2] : عبد القادر عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية** ،الدار الجامعية ، ط2، الإسكندرية، ص8

خلاصة:

المشاريع الاستثمارية نشاط استثماري يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ،يهدف إلى تصريف الإنتاج إلى السوق من أجل الربح ،يتميز بالاستقلالية النسبية للمشروع، وذلك كي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية كما يتميز بالمخاطرة.

المبحث الثالث:تقييم المشاريع الاستثمارية

يعتبر موضوع تقييم المشروعات من المواضيع الاقتصادية الحديثة، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير في البلدان المتقدمة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة. أما بالنسبة للدول النامية فقد اهتمت أيضا بهذا الموضوع اهتماما أكثر لما له علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة وفي تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة

المطلب الأول:مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية وأهدافه.

أولا: مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية.

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية يجب أن نقدم تعريف لمفهوم التقييم والي سنوضحه كالآتي:

1-مفهوم التقييم:

هو عملية جمع البيانات أو المعلومات وتصنيفها وترتيبها ومعالجتها للوصول إلى نتيجة معينة ويتم ذلك بالعديد من الأدوات مثل الملاحظة.[1]

2-مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية:

المقصود باصطلاح تقييم المشروع هو" تقييم المشروع قبل التنفيذ بهدف اتخاذ قرار تنفيذ المشروع،وتستهدف عملية تقييم المشروع مراجعة دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية والفنية والاقتصادية والتنظيمية. وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بتقييم المشروع إما المستثمرين أو الجهة الممولة للمشروع مثل البنوك أو جهات أخرى مثل الحكومة التي ستنفد المشروع"[2].

ولنفرض أن أحد المستثمرين أعد دراسة جدوى لمشروع ما وأراد تقديمها لأحد البنوك التجارية طالبا تمويل المشروع،فيقوم البنك من خلال خبرائه لتقييم دراسة المشروع،وعلى فرض أن البنك لم يقتنع ببنم ا جاء في الدراسة من حيث أنها ظهرت على سبيل المثال أن معدل العائد على الاستثمار كان 15%وعند مراجعة افتراضات التكاليف والإيرادات وعند الاحتساب وجد أن معدل العائد على الاستثمار 7%في أحسن الظروف ،هنا تكون النتيجة أن يرفض البنك توفير قرض للمستثمر على أساس الدراسة المقدمة.

كما يمكن أن نقول أن تقييم المشروع قد يأتي بعد الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع تجري عملية تقييم المشروع من الجوانب المختلفة التسويقية الفنية المالية الاقتصادية"[3]

ويعرف على أنه"أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي سيحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع أي المشروع المتوقع وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة،بحيث يمكن اتخاذ قرار محدد بشأن إقامة المشروع من عدمه".[1]

---

[1] :: www.mustas/aroom-2.blogspot.com2011/01/blog-spot-4432.html 09/03/2013-13.24h

[2] :حسين اليحي وآخرون،**تحليل وتقييم المشاريع** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،2008،ص15

[3] : حسين اليحي وآخرون،مرجع سابق،ص57

كما يعرف "تقييم أو تقويم المشروعات والذي يطلق عليه أيضا تحليل المشروعات بكونه دراسة معمقة،الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل أو المعقول."[2]

بالإضافة يمكن القول بأنه" عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة الذي يضمن تحقيقا للأهداف المحددة واستنادا إلى أسس علمية".[3]

ويعرفه السعيدي "مجموعة العمليات التي تقوم بها لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه،ذلك كطريقة للمساعدة على أخذ قرارات مقبلة من شأنها تحسين التخطيط في المستقبل."[4]

وكتعريف شامل يمكن القول بأنه عملية قياس منهجية وموضوعية وملائمة للمشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها،حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان التخطيط وتنفيذ المشروع تم وفق ما هو مخطط له.

وللإشارة فان تقييم المشاريع الاستثمارية قد يتم قبل تنفيذ المشروع بما يسمى دراسة الجدوى وقد يتم بعد التنفيذ بما يسمى بالمتابعة والمراجعة.

ثانيا:أهداف تقييم المشاريع الاستثمارية

التقييم يحقق أهداف عديدة منها:[5]

- دعم وترشيد جهود التخطيط عن طريق المقدرة على كشف الانحرافا ت والقصور وأخطاء في الخطط الموضوعة مسبقا وإجراء تعديلات والتصحيحات اللازمة لها.
- العمل على تقليل الخسائر بقدر الإمكان حيث يؤدي التقييم إلى إيقاف بعض المشاريع والتي يتأكد من عدم صلاحيتها وعدم جدواها الاقتصادية والإنتاجية.
- يعمل على كشف بعض جوانب الهدر والتبديد في الموارد عند تشغيل بعض المشاريع بحيث يمكن السيطرة على العمليات في الوقت المناسب .
- التقييم السليم والموضوعي يؤدي إلى تصحيح سياسات التخطيط في المجالات المختلفة.
- يؤدي التقييم الشامل للمشاريع إلى التأكد من سلامة تخصيص الموارد لكافة القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدماتية،فأحيانا يؤدي التقييم إلى اكتشا ف خلل في تخصيص هذه الموارد والذي يتطلب النظر في الخطط المنفذة.

---

[1] :عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،**دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**،دار الحامد،ط1،الأردن،2004،ص16

[2] : عبد العزيز مصطفى عبد الكريم مرجع سابق،ص16

[3] :www.mustastaroom-2blogspot.comتاريخ الزيارة2013/03/09 h13.24

[4] :رشاد حماد،**تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة**،رسالة ماجستير،إدارة أعمال،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر بغزة،2010،ص20

[5] :ضرار العتيبي، نظال الحواري،**إدارة المشروعات الإنمائية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،ط عربية،عمان،الأردن،2007،ص200ص201

- يؤدي التقييم إلى تحقيق التوازن والتنسيق بين مختلف مشاريع القطاع الواحد بما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق والقضاء على التكرار والتضارب والتنافس في الفرص المتاحة.
- يؤدي تقييم المشاريع الاستثمارية المتشابهة إلى الاستفادة من المشاريع الناجحة.
- إن عملية التقييم وخاصة في المشاريع المتشابهة تساعد في الحكم على مدى نجاح المشروع من عدمه.
- إن عملية تقييم المشاريع تؤدي إلى النهوض بالمشاريع الاستثمارية ككل.

المطلب الثاني:أنماط التقييم ومبادئه.

سنحاول معرفة أنماط التقييم للمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أداوت لمعرفة جدوى المشروع الاستثماري بالإضافة إلى مبادئ التقييم المشاريع الاستثمارية.

أولا:أنماط التقييم للمشاريع الاستثمارية.

بعدما عرفنا في المطلب الأول مفهوم التقييم سنتطرق إلى أنماط التقييم والتي سنتناولها في جوانبها الفنية والهندسية،التسويقية، المالية...الخ

I. التقييم التسويقي للمشروع الاستثماري.

يتم التقييم الأولي للمشروع الاستثماري من خلال دراسة الجدوى والتي تبين أهمية المشروع قبل الشروع فيه .

1-تعريف الجدوى التسويقية.

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع مجموعة من الاختبارات و التقديرات و الأساليب ، و الأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا ، و يتطلب ذلك تجميع و تحليل البيانات و المعلومات اللازم ة من مصادرها المختلفة، و اختبار أساليب التنبؤ بالطلب و تحديد العوامل المحددة للطلب على منتجا ت المشروع و الحجم الكلي للسوق ، و محاولة إتباع السياسة السعرية المناسبة التي يتم على أساسها تحديد أفضل الأسعار لبيع منتجات المشروع ، و يقوم بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة من الخبراء المتخصصين في دراسات السوق و التسويق.[1]

من خلال التعريف بدراسة الجدوى التسويقية يمكن تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال القيام بتلك الدراسات ، نذكر من أهمها : [2]

- التعرف على إمكانية تسويق السلعة أو الخدمة المزمع إنتاجها و تقديمها إلى السوق.
- التعرف على خصائص السلعة أو الخدمة المزمع إنتاجها من حيث المواصفات و الجودة و الشكل التي يرغبها المستهلك.
- توصيف ،أسواق منتجات المشروع ، و ما يرتبط بذلك من توصيف للمستهلك.
- تقدير حجم الطلب على منتجات المشروع و التنبؤ بحجم الطلب في المستقبل.

[1] -أحمد إدريس، عزوز كمال،**تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المصرفية**،مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة،دفعة28،القاهرة،2005،ص47.

[2] : أحمد فوزي ملوخية ، **أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية**،مكتبة بستان المعرفة،القاهرة، 2005، ص 48

- تقدير حجم العرض الحالي و التنبؤ بالعرض في المستقبل.
- الوقوف على إجمالي الإيرادات المتوقعة ، حيث إذا ما قورنت بالتكاليف في الدراسة المالية يمكن تحديد ربحية المشروع .
- تعتبر الدراسة التسويقية الأساس لإعداد الدراسة الفنية ، و بالتالي يمكن تحديد الطاقة المطلوبة لإنتاج الكميات المتوقع بيعها.
- يساهم التحليل التسويقي في إرساء ملامح السياسات التسويقية التي تمكن من التعرف على الطرق المناسبة للتوزيع.

2- دراسة الطلب و العرض:

يعتبر تحديد الحجم الكلي للسوق الذي سيكون فيه الطلب على منتجات المشروع و المنتجات المنافسة ذو أهمية كبيرة لأنه يحدد مدى صعوبة أو سهولة تسويق السلعة ،ولا يمكن الوصول إلى هذا إلا من خلال تحليل و دراسة الطلب و العرض.

2-1 دراسة الطلب:

يمكن دراسة الطلب على سلعة معينة من خلال التعرف على العوامل المحددة للطلب على هذه السلعة وأساليب التنبؤ بالطلب المتوقع.

حيث يمكن حصر العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع في مجموعة العوامل التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 02: العوامل المحددة للطلب على السلعة التي ينتجها المشروع

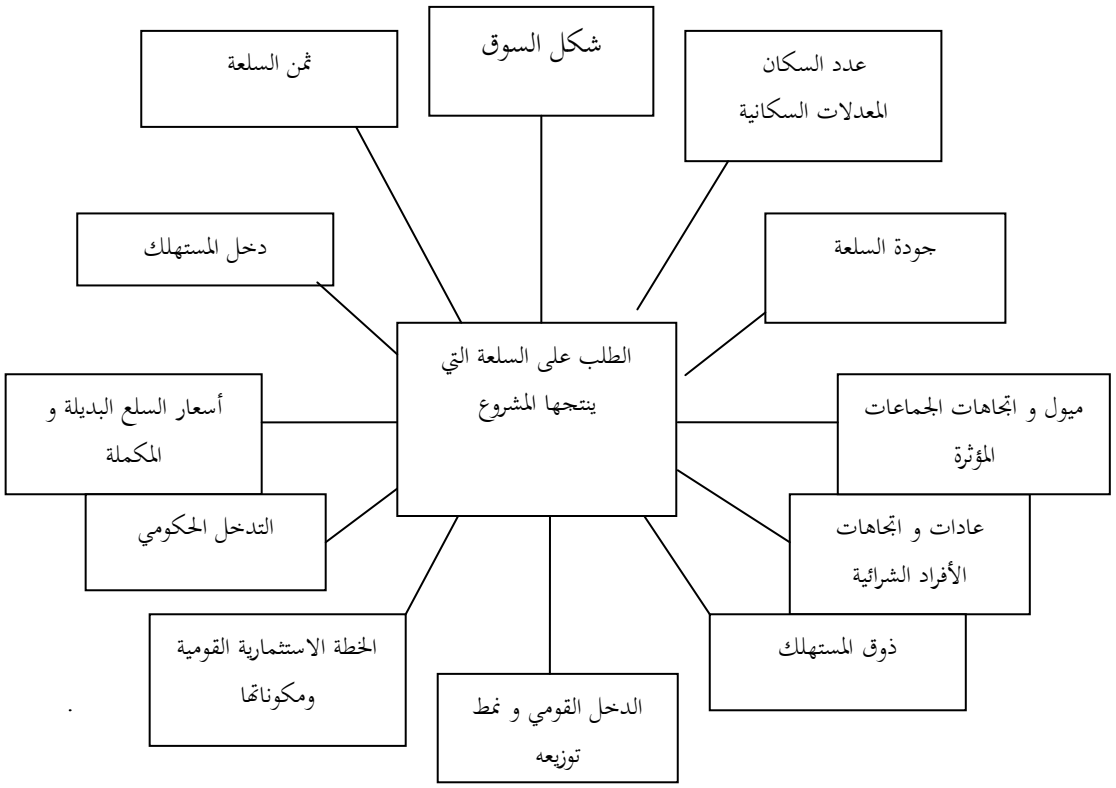

المصدر : سمير محمد عبد العزيز، 2000 ص 30.

ثانيا : دراسة العرض :

يمكن دراسة العرض من خلال التعرف على العوامل المحددة لعرض منتجات المشروع، و التي يتم عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: العوامل المحددة لعرض السلعة التي ينتجها المشروع

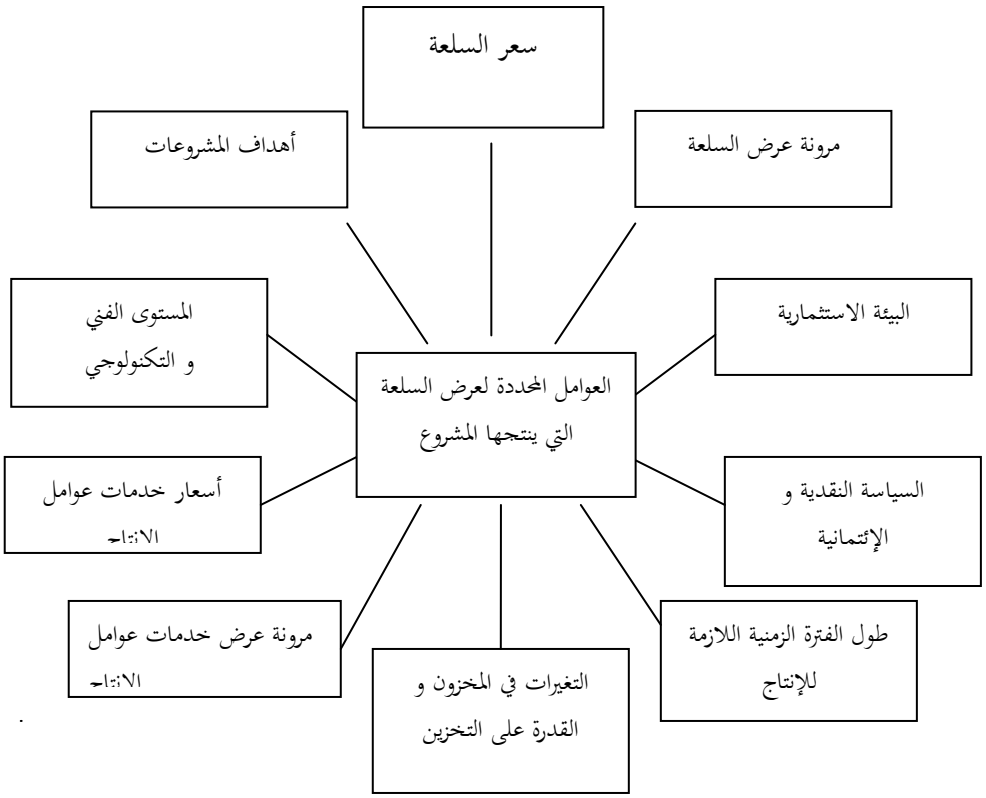

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، 2000، ص 44.

II. التقييم الفني والهندسي للمشروع:

1-تعريف الدراسة الفنية والهندسية للمشروع:

الدراسة الفنية هي مجموعة من الخطوات و الدراسات التي تتعلق بالتحليل الفني لمختلف جوانب المشروع من أجل إعداد التقديرات المتعلقة بالكلفة خاصة تقديرات إجمالي الاستثمارات ، و رأس المال العامل و تكلفة التشغيل و بدء العمل.

و على قدر الدقة و الأهمية التي تعطى للدراسة الفنية تتحدد مدى دقة تقدير عناصر التكلفة و المخاطر و الأخطاء التي قد تواجه المشروع ، و تتحدد نوعية المشاكل الفنية و المالية و الإدارية و الإنتاجية والتسويقية و التي قد تؤدي إلى التخلي عن المشروع تماما. [1]

[1] :أحمد فوزي ملوخية ، مرجع سابق،ص 152.

2-أبعاد الدراسة الفنية و الهندسية:

وتشمل الدراسة الفنية على العديد من الموضوعات التي تمكن القائم بالدراسة من إعداد تصوير نهائي لنتائج الدراسة الفنية و أهمها:[1]

2-1 تقدير حجم المشروع أو طاقة المشروع الإنتاجية:

يتم تحديد حجم الإنتاج الممكن على ضوء البيانات المتجمعة عن الفجوة التسويقي ة، و يتم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع على أساس سنوي، بتحديد عدد وحدات الإنتاج سنويا، وقد يتم تحديد حجم المشروع على أسس أخرى، مثل مراعاة الأحجام الاقتصادية المتعارف عليها لمثل نفس النوع من المشروع.

وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر على تحديد حجم المشروع، وكذلك حجم التمويل المتاح.

2-2 اختيار موقع المشروع:

يعتبر اختيار موقع المشروع من الموضوعات الهامة ذات التأثير المباشر على نجاحه من عدمه، و يتم اختيار موقع المشروع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختيار الموقع العام للمشروع.

و يتم فيها تحديد المنطقة العامة التي يزمع إنشاء المشروع فيها، و قد تكون هذه المنطقة قطاعا جغرافيا أو محافظة، أو مدينة...الخ، ويكون لتكلفة النقل وزن كبير في المفاضلة بين المشاريع، إضافة إلى عوامل أخرى هامة، كقرب السوق من المشروع، وتوافر القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة بالنسبة لموقع المشروع، والكثافة السكانية، إضافة إلى الحوافز الاقتصادية و التشريعات القانونية، وتوافر المواد الأولية في منطقة المشروع.

المرحلة الثانية:اختيار الموقع المحدد للمشروع.

يتم في هذه الرحلة تحديد المشروع داخل المنطقة الجغرافية المختارة، و يتوقف هذا الاختيار على عدة عوامل من بينها، أماكن الإقامة للعمال والموظفين ومدى توافر خدمات الحياة اليومية، مثل المواصلات.

2-3 تقدير تكاليف الأراضي و المباني:

في حالة شراء مبنى أو أرض يجب معرفة ثمنه، و كذلك تكاليف أية تحسينات أو تعديلات ستجرى عليه، وأية مصاريف أخرى متعلقة بالأرض و المباني المستأجرة.

2-4 اختيار الآلات و معدات الإنتاج :

إن اختيار العدد و الآلات المتاحة يستلزم ضرورة القيام بتوظيف العدد و الآلات ، و في مرحلة التوصيف و الاختيار بين الآلات و العدد يجب التركيز على العوامل التالية:[2]

- الطاقة الإنتاجية لكل بديل من العدد.

[1] : عقيل جاسم عبد الله، "**مدخل في تقييم المشروعات**"، دار ومكتبة العامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999، ص50

[2] : سعيد عبد العزيز عثمان،**دراسات الجدوى المشروعات**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص119ص120

- مستوى جودة المنتجات في نطاق استخدام كل بديل.
- سهولة الاستخدام و مدى توافر قطع الغيار بأسعار ملائمة.
- الاحتياجات من القوى العاملة و درجة المهارة المطلوبة.
- الاحتياجات من القوى المحركة و المياه و المنافع الأخرى.
- العمر المتوقع لكل بديل .
- الآثار السلبية الناتجة عن تشغيل كل بديل على البيئة.

2-5 التخطيط الداخلي للمشروع:

بعد أن يتم تحديد المشروع ، العمليات الإنتاجية و المعدات و الآلات و الماكينا ت اللازمة ، تأتي الخطوة الثانية و التي تتعلق بتخطيط كل قسم من أقسام المصنع ، بمعنى آخر تحديد نظام العمل داخل كل منها و اختيار مواقع المعدات ، و دراسة العلاقة بين الأقسام المختلفة ووسائل الاتصال بما يضمن انسياب الإنتاج من قسم إلى آخر بأقل مجهود و أقل تكلفة و أقل وقت. [1]

2-6 تقدير احتياجات المشروع من المواد و الخامات:

لا بد من تقدير الكميات المطلوبة من المواد و الخامات اللازمة للإنتاج و تكلفتها ، و يتم ذلك من خلال :[2]

- تحديد المواد المباشرة الداخلة في الإنتاج من المواد واللوازم.
- تحديد مواصفات هذه المواد و الخامات.
- تقدير نصيب الوحدة المنتجة من تلك المواد واللوازم.
- تقدير الكمية المطلوبة من هذه المواد واللوازم.
- تقدير أسعار المواد و الخامات المستخدمة.

III. التقييم المالي للمشروع:

تعد الدراسة المالية للمشروع بناءا على نتائج الدراسة التسويقية و الدراسة الفنية و الهندسية بعد ترجمتها في صورة أرقام مالية ، و للتعرف على هذه الدراسة أكثر نتطرق إلى ما يلي:

- النماذج و القوائم المطلوبة للدراسة المالية.
- وضع الهيكل التمويلي الأمثل للمشروع .
- المؤشرات المالية لتقييم المشروعات.

---

[1] عاطف جابر عبد الرحيم ، ***دراسات الجدوى***، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص 207.

[2] : عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سابق، ص68ص69.

1-النماذج و القوائم المطلوبة للدراسة المالية.

هناك العديد من النماذج و القوائم المطلوبة من أجل القيام بالتنبؤات المالية الخاصة بالمشروع ، و تعتبر هذه التنبؤات الاختيار الأساسي الذي يعطي المؤشر لمدى خطورة المشروع من وجهة نظر مقرضي الأموال و درجة جاذبيته من وجهة نظر المستثمرين.

أولا:قائمة التدفقات النقدية :

إن الغرض الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو إظهار النمط الذي ستكون عليه التدفقات النقدية المستقبلية ، و يفيد القائم بالتحليل المالي في إظهار حجم الفائض أو العجز النقدي المتوقع ، و توقيت حدوثه ، و يتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية ما يلي:

1- 1 تقدير التدفقات النقدية الداخلة:

تشمل التدفقات النقدية الداخلة على ما يلي:

- أقساط مخصصات إهتلاك الأصول الثابتة .
- الفائض القابل للتوزيع بعد تغطية كافة الأعباء بما فيها الضرائب.
- ثمن بيع الأصول الثابتة عند انتهاء العمر الافتراضي و تقدير التدفقات الداخلة يتطلب إعداد قوائم الدخل التقديرية لعدد من السنوات المقبلة بدءا من السنة الأولى للتشغيل للتعرف على مخصصات الإهتلاك ، و الفائض القابل للتوزيع ، بالإضافة إلى توافر بيانات عن السعر المتوقع للأصول الثابتة عند انتهاء العمر الافتراضي لها [1].

1-2 تقدير التدفقات النقدية الخارجة:

تتكون التدفقات النقدية الخارجة من قسمين رئيسيين هما التكاليف الاستثمارية و التي تضم كل ما ينفق من مصروفات قبل بدأ المشروع في التشغيل، و تكاليف التشغيل التي تضم كل ما ينفق خلال العمر الافتراضي للمشروع بداية من السنة الأولى له و يتم حساب هذه الأخيرة سنويا [2].

3- تقدير صافي التدفقات النقدية :

و هو عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة و التدفقات النقدية الداخلة و يكون هذا الفرق إما موجب أو سالب.

فإذا كان موجبا فيجب التخطيط لاستثمار ذلك الفائض ، أما إذا كان سالبا فمن الضروري البحث مقدما عن مصادر لتمويل ذلك العجز حتى لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي.[3]

و الجدول الموالي يوضح كل من هذه التدفقات:

---

[1] – أويس عطوة الرفط ،**أسس تقييم المشروعات**، ج2 ،المكتبة الأكاديمية ، ط1، القاهرة ، 1992، ص:251.

[2] : عبد المطلب عبد الحميد،**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002،ص 226.

[3] : محمد فريد الصحن، **دراسات جدوى المشروع** مرجع سابق،ص 210.

جدول رقم(01) تقدير التدفقات النقدية الصافية

الوحدة:دج

عناصر التحليل	سنوات عمر المشروع					
	1	2	3	-	-	ن
1-التدفقات النقديةالداخلة : **-الدخل من المبيعات** **-القيمة التبعية للمشروع في نهاية المدة** **-الإعانات** **-إيرادات نقدية أخرى**						
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة						
2-التدفقات النقدية الخارجة: **-الاستثمارات المبدئية** **-تكاليف التشغيل النقدية** ***التكاليف الثابتة** ***التكاليف المتغيرة** **-مصاريف أخرى نقدية** **-قسط الإهتلاك** **-الفوائد المالية**						
(-)إجمالي التدفقات الخارجية						
3-صافي الدخل قبل الضرائب **(-) الضريبة**						
= الدخل بعد الضرائب						
+ الفوائد المالية						
+ قسط الإهتلاك						
=التدفق النقدي السنوي الصافي						

المصدر: أويس عطوة الرفط ،**أسس تقييم المشروعات** ،1992ص:269.

ثانيا: قائمة الدخل المتوقعة :

توضح قائمة الدخل المتوقعة الأرباح و الخسائر المتوقعة عن الفترة الزمنية المقبلة ولإعداد هذه القائمة يتم تقدير القيمة التي سيكون عليها كل بند من بنود قائمة الدخل ، و منها يتم الوصول إلى الأرباح أو الخسائر المتوقعة ، و تتضمن هذه البنود ما يلي: المبيعات (في جانب الإيرادات) و كل من تكلفة البضاعة المباعة والإهتلاك ، و الأجور و المرتبات ، و المصروفات البيعية و الإدارية ، و كافة المصروفات الأخرى و فوائد القروض (في جانب المصروفات)[1].

جدول رقم (02)قائمة الدخل

الوحدة : دج.

السنوات / البيان	1	2	
1) الإيرادات			
2) التكاليف			
***تكاليف التشغيل**			
***مواد خام**			
***أجور**			
***مستلزمات**			
***إهلاك و استهلاك مجموعة تكاليف التشغيل**			
3) هامش الربح: (1–2)			
–فوائد القرض			
4)صافي الربح قبل الضرائب			
– (الضريبة على الدخل)			
5) صافي الربح قبل التوزيع			

المصدر: سعد طه علام ، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، ص89.

ثالثا: الميزانية التقديرية للمشروع.

من المفيد أيضا أن يقوم القائم بالدراسة بالتنبؤ بما سيكون عليه المركز المالي للمشروع في المستقبل (في نقطة زمنية معينة) و يعتمد إعداد الميزانية التقديرية على قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل المقدرة، و في

[1] : محمد فريد الصحن، مرجع سابق ،ص 210.

جانب الخصوم يتم تقدير قيمة الموردين و القروض، و رأس المال و الأرباح المحتجزة ، و أي ضرائب أو فوائد مستحقة.[1]

جدول رقم (03) قائمة المركز المالي " الميزانية "

السنوات / البيان	1	2	n
الأصول.			
الأصول الثابتة.			
مجمع الإهلاك (–) .			
صافي الأصول الثابتة.			
وديعة لدى البنك .			
مصروفات التأمين.			
إجمالي الأصول طويلة الأجل			
الأصول الجارية (المتداولة)			
المخزون			
النقدية			
إجمالي الأصول الجارية			
إجمالي الأصول			
الخصوم			
حقوق الملكية			
رأس المال			
حساب جاري الشركاء			
الأرباح المحتجزة (–)			
إجمالي حقوق الملكية			
خصومة طويلة الأجل			
قرض طويل الأجل			
خصوم متداولة			
الجزء المستحق من القرض الطويل الأجل			
إجمالي الخصوم			

المصدر: سعد طه علام، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ص :95.

[1] – محمد فريد الصحن ، مرجع سابق ، ص 210 .

2-وضع الهيكل التمويلي الأمثل للمشروع :

بما أن طريقة التمويل تؤثر على ربحية المشروع فإنه يصبح من المهم إختبار هيكل التمويل الذي يحقق التوازن بين الأرباح و بين المخاطر المرتبطة بهذا الهيكل ، و تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل والوصول إلى التكلفة المرجحة و مقارنتها بالعائد على الاستثمار

أولا: مصادر التمويل و تكلفة الحصول عليها.

تنقسم مصادر التمويل إلى:

1 -مصادر التمويل قصيرة الأجل و تكلفتها:

مصادر التمويل قصيرة الأجل تتمثل في الائتمان المصرفي، و الائتمان التجاري و سنتعرف على هذين النوعين كل واحد على حدى مع إيضاح كيفية احتساب تكلفتها.

1 1 -الائتمان المصرفي و تكلفته:

هذا النوع تقدمه بيوت المال مثل البنوك، وتكون فترته عادة أقل من عام و هذه القروض تكون بضمانات سواء كانت شخصية أو عينية.[1]

1 2 -الائتمان التجاري و تكلفته

هو الائتمان الذي يمنح من الموردين إلى المشترين عن طريق البيع بالأجل لفترة محدودة ،و يحصل عليه المشروع نتيجة الشراء بالأجل من الموردين. [2]

2) مصادر التمويل طويلة الأجل و تكلفتها:[3]

2-1 الأسهم : و نجد فيها

ا أ- الأسهم العادية : و يكون لأصحاب هذه الأسهم الحق في التصويت والمشاركة المتساوية فيما تبقى من أرباح المشروع و الأولوية في الاكتتاب:

ب- الأسهم الممتازة :و هي الأسهم التي تتميز بعائد ثابت يحق لحملتها التصويت ،و يكون لهم الأولوية في استرداد قيمتها عند تصفية الشركة قبل حملة الأسهم العادية.

2-2- السندات و تكلفتها:

و هي تلك الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل.

[1] : أمين السيد أحمد لطفي ، **الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للإستثمار**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص 47.

[2] : عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، مرجع سابق ، ص 251.

[3] : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 251.ص262

2-3- القروض و الإقتراض المباشر و تكلفته:

يكون الدفع القرض يكون على أقساط سنوية.

2-4- التأجير التمويلي و تكلفته

يقوم المؤجر بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ، و توضح مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يقوم بدفع مبلغ محدد للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام هذا الأصل.

ثانيا : المتوسط المرجح لمعدل تكلفة الأموال .

إن أي مشروع يعتمد في توفيره للموارد اللازمة لتمويله على مصادر مختلفة ، لذا ستتواجد معدلات تكلفة مختلفة للأموال المتوفرة من المصادر المختلفة ، و للحصول على معدل تكلفة واحد لكل الأموال يتعين الحصول على متوسط لتكلفة الأموال المختلفة .[1]

3- المؤشرات المالية لتقييم المشروع :

المؤشرات المالية لتقييم المشروع هي تلك المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على جدوى المشروع ، و يمكن إتخاذ قرار الاستثمار في المشروع من عدمه ، و نجد من هذه المؤشرات ما يلي :

أولا :معيار فترة الإسترداد

فترة الاسترداد هي المدة التي يسترد المشروع خلالها إستثماراته من صافي إيراداته ، و يقوم هذا المعيار على الحذر مما يلحق المشروعات من تقادم فني ، فالتقدم و التطور التكنولوجي يؤدي إلى تقادم الصناعة فتصبح غير إقتصادية.

بمعنى آخر فإن فترة الاسترداد هي عدد السنوات المتوقع أن يسترد خلالها المستثمر أمواله التي أنفقها في المشروع .و تحسب فترة الاسترداد بإجمالي استثمارات المشروع على صافي إيراد النقدي السنوي.[2]

ثانيا : معيار القيمة الحالية الصافية

هذا المعيار يرتكز على خصم التدفقات النقدية أي حساب القيمة الحالية الصافية للتدفقات السنوية السالبة و الموجبة ، ثم إيجاد تراكم هذه القيم.

ونعني بالكمية المتراكمة للتدفقات النقدية الحالية الصافية القيمة المخصومة لاستحقاقات التدفقات الموجبة (العوائد) و السالبة (التكاليف).[3]

---

[1] :عبد القار عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية** ،مرجع سابق ، ص 163.

[2] : سعد طه علام ، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003، ص96ص97

[3] : عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي ،**دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط1، عمان، 2004، ص134ص135

ثالثا: معيار معدل العائد الداخلي .

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه سعر الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية للمنافع الصافية الإضافية (أو التدفق النقدي الصافي الإضافي للمشروع) مساوية للصفر و هو يمثل عائد رأس المال المستثمر في المشروع طيلة عمره أو حياته.[1]

رابعا : معايير أخرى لجدوى المشروع

من بين هذه المعايير نجد نسبة المنافع إلى التكاليف و معدل العائد المتوسط:[2]

أ –نسبة المنافع إلى التكاليف :

تعتبر هذه النسبة أحد معايير التقييم المالي للمشروع . و يتم الحصول عليها باستخدام أسلوب الخصم على شكل من المنافع الإجمالية و التكاليف الإجمالية للمشروع،أي بعبارة أخرى هي جملة القيمة الحالية للمنافع على جملة القيمة الحالية للتكاليف.

ب– معدل العائد المتوسط:

و هو نسبة الربح الصافي (بعد خصم الضرائب) إلى الاستثمار الأصلي للمشروع ، شاملا رأس المال العامل و الثابت مقاسا في سنة عادية من سنوات التشغيل ، كما يمكن حسابه على أساس عائد إجمالي رأس المال المملوك و المقترض ، أو على أساس عائد رأس المال المملوك فقط.

و يعاب على هذا المعيار اعتماده على بيانات سنة واحدة من السنوات المشروع ، فضلا عن إهماله الربح و التكاليف خلال عمر المشروع.

وكخلاصة نجد أن دراسة التقييم المالي تقوم على تحلل التكاليف لتصب في شكل جداول وتحليلات مالية للوصول إلى صافي التدفقات النقدية للمشروع.

ثانيا:مبادئ التقييم المشروعات الاستثمارية.

تعتبر عملية تقييم المشروعات من عملية التخطيط، فهي نوع من الدراسة و التمحيص، و المتمثل في تحليل تقني و اقتصادي للمشروع. موضوع التمويل، وما هو إلا مرحلة بعد دراسة الجدوى المالية و الاقتصادية و الفنية للمشروع، ومرحلة سابقة لتنفيذ المشروع، التي يترتب عليها اتخاذ القرار بتنفيذه من عدمه، و تقوم عملية التقييم على أسس و مبادئ وهي:[3]

[1] : سعد زكي نصار، **التقييم المالي و الاقتصادي للمشروعات**،المكتبة الأكاديمية ، ط1، القاهرة،1995، ص43.

[2] : سعد طه علام ، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات**، مرجع سابق، ص 107ص110

[3] : أحمد إدريس، عزوز كمال، "**تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**"،مرجع سابق ص22

- تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة.
- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.
- لا بد أن يكون هناك توافق وانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها.
- توفر المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.
- إن تقييم المشروعات هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.

إن تقييم المشروعات لا بد وأن تفضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه أن تقييم المشروعات تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب.
ومن مبادئه أيضا:[1]

- الحياد التام وعدم الانحياز في عمليات تقييم المشروعات وأن تتم عملية التقييم بناءا على أس موضوعية سليمة واقعية.
- الواقعية والابتعاد عن التأثر بالمساومات وخاصة تلك التي تظهر في الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا لأن ذلك يؤدي إلى هلاك وشلل المشروع.
- الاعتماد التام على معايير موضوعية ثابتة في التقييم بحيث لا تختلف هذه المعايير من مشروع إلى آخر يعمل في نفس المجال.
- عدم اتخاذ المعايير الأخرى بغض النظر عن الظروف المحيطة.
- الاعتماد على معايير موضوعية قابلة للقياس رياضيا مثل نسبة الأرباح أو العائد على الاستثمار ومستوى الإنتاج لمدة معينة إلى معدل متوسط الإنتاج وغيرها.
- الاعتماد على بيانات صحيحة موثق وفق الطرق الصحيحة والقانونية والابتعاد قدر الإمكان على البيانات التخمينية والغير كاملة.
- عدم المبالغة في النتائج خاصة إذا ما كانت تلك النتائج ايجابية.
- توحيد معايير التقييم المستخدمة في تقييم المشروعات ككل وفي القطاع الواحد.
- يفضل أن يكون التقييم شامل لكل جوانب المشروع الإدارية المحاسبية والفنية والمالية والخدماتية والاقتصادية.

[1] :ضرار العتيبي،نضال الحواري،**إدارة المشروعات الإنمائية**،مرجع سابق،ص201ص202

➢ يجب أن يرتبط موضوع التقييم بمسألة الثواب والعقاب واستخدام الحوافز المالية والمعنوية.

المطلب الثالث: مستويات التقييم و مشاكله.

في هذا المطلب سنقوم بمعرفة مستويات التقييم للمشاريع الاستثمارية بالإضاف ة إلى المشاكل التي تواجه عملية التقييم للمشاريع الاستثمارية.

أولا:مستويات التقييم للمشاريع الاستثمارية.

تتم عملية تقييم المشروعات الاستثمارية وفق أربعة مستويات:[1].

إن الخاصية التي تتميز بها دراسة الجدوى كون أنها قرار حالي من اجل نتائج مستقبلة لهذه القرارا ت، أي لها تأثيرات طويلة الأجل ما يضعها في مواجهة عدة صعوبات و مشاكل أهمها[2] :

1-التقييم على مستوى المشروع:

ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والكلفة المباشرة أي الربحية للمشروع خلال عمره الإنتاجي ذلك باستخدام معايير محددة.

2-التقييم على مستوى القطاع:

ويكمن في أثر المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي،إنتاجا أو قيمة مضافة يمكن بعدها ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد والكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع.

ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل والذي يعاني منه القطاع وتتمثل الكلفة الاجتماعية في مقدار ما ستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.

3-التقييم على مستوى الإقليم:

بمقتضى هذه العملية فيقاس تأثير المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه،باعتباره(أي المشروع) خلية في بنية الإقليم يؤثر ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاع والقطاعات الاقتصادي الأخرى عن طريق الارتباطات الأمامية والخلفية.

4-التقييم على المستوى القومي:

مضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع موجهة نظر الاقتصاد القومي في مجموع والتي تحدد الترتيب النهائي للمشروعات على أساس هذا الترتيب يتم اختيار المشروعات.

---

[1] :عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،**دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن،2004،ص23ص24

[2] : بتصرف أمين السيد احمد لطفي ،**الأصول الحديثة لدراسة الجدوى المالية للاستثمارات**،دار النهضة العربية،القاهرة،1988،ص 03

ثانيا:مشاكل تقييم المشاريع الاستثمارية.

1-مشكلة القيمة الزمنية للنقود:

فالوضع العادي هو أن المستوى العام للأسعار يتجه للارتفاع ما يعني أن الدينار الذي في حوزة المستثمر اليوم يساوي أكثر من الدينار الذي سوف يحصل عليه أو ينفقه بعد سنة.

2-مشكلة ارتفاع تكاليف تنفيذ نتائج دراسة:

حيث أن دراسة الجدوى تعطي قرارات استثمارية تتضمن إنفاق كبير يترتب عليها ارتباط ضخم و إغراقه في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدام بديل آخر.

3-مشكلة تحمل تكلفة الفرصة البديلة :

يرى البعض أنه لأغراض تقييم المشروع الاقتصادي,فإن التحليل التفاضلي للإيرادات والتكاليف هو الذي يستخدم في تحديد إيرادات وتكاليف المشروع الاستثماري ,بمعنى أن إيرادات المشروع تتمثل في مقدار الزيادة في الإيرادات الكلية للمنظمة الناتجة عن تنفيذ هذا المشروع,ولهذا فإنه عند القيام بتقييم مشروع استثماري ,فإن التكاليف لا تقتصر على مقدار التدفقات النقدية المترتبة على تنفيذه ,و إنما تشمل أيضا التدفقات النقدية التي حرمت المؤسسة من الحصول عليها نتيجة هذا المشروع (مفهوم الفرصة الضائعة).

5- مشكلة ترتيب أولويات المشروعات:

إن عملية اتخاذ قرارات الاستثمار تتطلب استخدام تقنيات بيئية متقدمة ومركبة لاتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاوضة بين المشروعات محل الدراسة.

6-الاختيار فيما بين المشروعات المانعة تبادليا:

حيث أن قرار اختيار مشروع واحد أو مجموعة من بين وسط مجتمع ما من مجموعات المشروعات -عندما لا تكون هناك قيود على مصادر التمويل الاستثماري.

7-مشاكل وصعوبات خاصة بالبيانات:منها[1]

- مدى توافر البيانات
- مدى تعلق البيانات بالموضوع
- درجة صحة البيانات
- درجة كفاية البيانات

[1] : إسماعيل محمد السيد ، **المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروعات** ، المكتب العربي الحديث ، 1990 ،ص213.

8-مشاكل وصعوبات أخرى:[1]

- مشكلة التضخم
- تأثر مصداقية الدراسة بطبيعة وغرض وخبرة القائم بها
- مشكلة عدم التأكد

خلاصة:

إذن يمكن القول أن تقييم المشاريع الاستثمارية مجموعة العمليات التي تقوم بها لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه،ذلك كطريقة للمساعدة على أخذ قرارات مقبلة من شأنها تحسين التخطيط في المستقبل لها أنمط أهداف تختلف باختلاف نوع المشروع الاستثماري

[1] : عبد المطلب عبد الحميد ،**دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ،نفس المرجع ، ص230.

خلاصة الفصل الأول

لتقييم المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة وبالغة لكل المشاريع سواء كانت خاصة أو عامة، كبيرة أو صغيرة، صناعية أو خدماتية، فدراسة الجدوى تساعد المستثمر في غربلة أفكاره الاستثمارية الأولية وتساعده في الوصول إلى فكرة استثمارية واحدة، وذلك بحذف الأفكار الاستثمارية الغير ملائمة، ويتم دراسة الفكرة الاستثمارية الملائمة دراسة تمهيدية للحكم على مدى دراسة ملائمة المشروع المختار ثم القيام بدراسة تفصيلية للمشروع.

وعليه فعملية غربلة الأفكار الاستثمارية ودراسة المشروع دراسة تفصيلية تساعد المستثمر في تجنيبه الانزلاقات في مخاطر صرف الأموال في مشاريع لا جدوى لها أو هي غير مقبولة.

مقدمة

إن الجزائر تزخر بثروتين أساسيتين الشباب من جهة بقدراتهم الإبداعية ورغبتهم في شق طريق عالم الشغل، ومن جهة أخرى الفرص المتاحة والواسعة في مجالات النشاط الاقتصادي،خصوصا بقطاعات الفلاحة والخدمات والتحويلات الصغيرة...الخ

وقد سلكت الجزائر عدة سياسات لدعم وخلق مشاريع في هذه القطاعات مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNACوالوكالة الوطنية لدعم المشاريع المصغرةANGEM...الخ

و من خلال هذا الفصل نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما معنى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؟

ماذا نقصد بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؟

ما معنى الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر؟

كيف يتم الاستفادة من طرف هذه الوكالات لتمويل المشاريع الاستثمارية؟

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى معرفة نماذج من آليات وأجهزة دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الدولة مع تقسيم هذا الفصل إلى مباحث.

حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومهامها بالإضافة إلى دورها في خلق المشاريع الاستثمارية المصغرة.

وفي المبحث الثاني سنتعرف على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومهامه بالإضافة إلى دوره في المشاريع الاستثماريتي والفئة التي يمسها هذا الجهاز.

كما سنتناول في المبحث الثالث تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتنظيمها مع معرفة شروط الاستفادة من هذا تمويل هذه الوكالة للمشاريع للاستثمارية.

المبحث الأول:الوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشبابANSEJ

المشاريع الاستثمارية تعتبر جانب حساس في التنمية الاقتصادية وفي الوضع الحالي يستوجب تحليل معمق حيث أن المستقبل الاقتصادي في الجزائر يفرض هذا النوع من المشاريع وخاصة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ التي تعد من الهيئات الأكثر انتشارا في الوسط الاجتماعي.

المطلب الأول:نشأة ومفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJومواردها ونفقاتها.

أولا:مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Agence nasional se sociten a l'emlpoi de jeunes.

أنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق ل 8 ديسمبر1996 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 14 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو1998

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة متخصصة في دعم الشباب البطال في إنشاء مشاريع مصغرة ،بعيدا عن الوظائف الإدارية بحسب قدرته وتأهيله في أي نشاط يراه منتج أو مربحا في إطار رؤية اقتصادية اجتماعية، تراعي المزايا النسبية والاختلاسات البيئية والاحتياجات الإنتاجية والخدمية على المستوى الوطني.

تعتبر الوكالة هيئة ذات الطابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة(الوزير الأول)ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

كما يسري عليها أحكام المادة16 من الأمر 14/96 المؤرخ في8صفر 1417 الموافق ل24 يوليو1996 يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر.[1]

ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على قرار الوزير المكلف بالتشغيل ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي.

ومن هذا التعريف يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حاضنات الأعمال فهي منظومة وتكاملية،تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة من والاهتمام الشامل،لذلك تحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح.[2]

---

[1] : ، المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 24 ربيع الثاني1417هـ الموافق ل8 ديسمبر1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لعدم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي من المادة1 الى5، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب

[2] :نبيل جواد،**إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،2007،ص116

ثانيا:موارد الوكالة.

تتضمن موارد الوكالة في إطار المرسوم التنفيذي رقم200/98 مما يلي:[1]

أ-تخصيص أولي من أموال خاصة وتتكون من:

- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برأسمال.
- مساهمة الخزينة العمومية.
- مساهمة البنوك،المؤسسات المالية المنخرطة برأسمال.
- جزء من الرصيد غير المستعمل من صندوق كفالة ضمان النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية المشترك.

ب-الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

- الشباب ذوي المشاريع.
- البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة.

ج-عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة.

د-تخصيصات تكميلية من أموال خاصة عند الحاجة تأتي من المشاركين برأس مال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة.

كما يمكن أن يلجأ الصندوق للوكالة إلى تسهلا مصرفية لتغطية حاجاته المالية ويقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

المطلب الثاني:مهام وأهداف الوكالة.

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهداف ومهام نذكرها على التالي:

أولا:مهام الوكالة.

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهام منها:[2]

- تدعيم وتقديم الاستشارة وموافقة المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستشارية.
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها مخططات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليهم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الفرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عن الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

[1] : المرسوم التنفيذي رقم 200/98 مؤرخ في 14 صفر 1413 الموافق ل1 يوليو سنة1998،المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي المعدل والمتمم،المالدة10-11 ،النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب

[2] : المرسوم التنفيذي رقم288/03المؤرخ في 9رجب1424 الموافق ل 6سبتمبر 2003 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم296/96،المادة2، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب.

- تشجيع كل شكل من الأعمال والتدبير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- تضع تحت تصرف ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن يتطلب انجاز برامج لتكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

كما يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن نقوم بما يلي:

- تكلف من يقوم بانجاز الدراسات بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة كل متخصصة.
- تدريب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

ثانيا:أهداف الوكالة.

للوكالة لدعم تشغيل الشباب هدف رئيسي هو تشجيع وإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع كما تسعى الوكالة الوطنية لتحقيق جملة من الأهداف:[1]

- تفعيل هذا النوع من المؤسسات وجعله أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى.
- تخفيف من حدة البطالة.
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.
- تنمية روح المبادرة والابتداع لدى الفرد.

[1] : المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم03/300المؤرخ في14 رجب1424 الموافق ل11 سبتمبر 2003 يعدل ويتمم المرسوم لتنفيذي الرئاسي96/296 المؤرخ في 16 صفر1417 الموافق ل2يوليو1996 المتعلق بدعم للتشغيل الشباب، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب .

المطلب الثالث:دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المشاريع الاستثمارية المصغرة.

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بإمكانها استيعاب آمال وتطلعات الشباب وتحقيقها بناءا على دورها المميز وتغلغلها في أوساط المجتمع وهذا ما سنعرفه من خلال خصائص المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وإجراءات إنشاء مؤسسة مصغرة.

أولا:خصائص المؤسسة المصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

حتى يتم قبول وتدعيم الشاب لمؤسسته يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص منها:[1]

- يمكن للمؤسسة المصغرة بأن تنشأ من طرف شاب أو عدد من الشباب.
- النشاطات التجارية تحظى بقبول النشاطات المنتجة للسلع والخدمات.
- الحد الأقصى للاستثمار هو 10ملايين دينار.
- تنشأ المؤسسة المصغرة وتتطور في محيط اقتصادي واجتماعي خاص.
- يجب أن يقدم صاحب أو أصحاب المؤسسات المساهمة في تمويل استثمار الإنشاء أو التوسيع التي تتغير حسب مستوى الاستثمار.

ثانيا:إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة.

تتضمن جهاز إنشاء المؤسسات المصغرة نوعين من الاستثمار:[2]

I. استثمار الإنشاء:

يتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاي أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز الوكالةANSEJ

1-شروط التأهيل:

- أ يكون بطالا.
- أن يتراوح عمره ما بين19 و35 سنة.وسمكن أن يصل الى40سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاث مناصب عمل دائمة.
- أن يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

2-التركيبة المالية:

توجد تركيبتان للتمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

2-1-التمويل الثلاثي:

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي.

---

[1] : موقع الوكالة www.ansej.org.dz تاريخ الزيارة15/01/2013 h13.30

[2] :منشورات الوكالة سنة2011 ص5ص8

يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يبين مساهمة كل طرف في التمويل

	المساهمة الشخصية	قرض الوكالة	قرض من البنك
المستوى1:مبلغ الاستثمار <500.000	1%	29%	70%
المستوى 2:500.000<:مبلغ الاستثمار1000.000>	2%	28%	70%

المصدر: من إعداد الطلبة

2-2 التمويل الثنائي:

ويشمل المساهمة المالية للشباب أو أصحاب المشاريع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة وينقسم هذا النوع من التمويل إلى مستويين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يبين مساهمة كل طرف في التمويل

	المساهمة الشخصية	قرض الوكالة
المستوى1:مبلغ الاستثمار <500.000	71%	29%
المستوى 2:500.000<:مبلغ الاستثمار1000.000>	72%	28%

المصدر: من إعداد الطلبة

3-الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:

تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:

3-1-مرحلة الانجاز:

الإعانات المالية:بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكورة في الجدولين أعلاه،تمنح ثلاث قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع.

- قرض بدون فائدة قدر بخمسمائة ألف(500.000دج)موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة ممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف وزجاجة وفن العمارات وميكانيك السيارات.
- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف(100.000دج) للتكفل بإيجار المحلات المتخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون(1000.000دج) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب ممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

هذه القروض الثلاثة لا تجمع ولا تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذي يلجئون إلى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك والوكالة وصاحب المشروع وفي مرحبة لإحداث أو الأقل فقط.

الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل منخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل ملكية في الحصول على العقارات المتخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

3-2-مرحلة الاستغلال:

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة(06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.

كذلك تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين (02)عندما تتعهد الشباب المستثمر بتوظيف ثلاثة 03عمال الأقل لمدة غير محددة تنتقل في هذه الامتيازات:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل.
- تطبيق معدل منخفض نسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الوكالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

4-المرافقة والتكوين:

نجد لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلل كل مسار إنشاء توسيع المؤسسة المصغرة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال ثم تكوين فرق من المرافقين بالنصوص من أجل مساعدة ومرافقة الشباب لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها.

❖ مراحل المرافقة الشخصية:

لإنشاء المؤسسة المصغرة(المشروع) فان الوكالة ترافق الشباب المقاول خلال المراحل التالية:[1]

1-لاستقبال الشباب واعلامه يمر ب:

أ-الاتصال الأول بالفرع أو ملحقة الوكالة

ب-جلسة إعلام جماعية التي تسمح ب:

- أن تكون لدى الشباب فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.
- التعرف على شباب آخرين لمقارنة وتقييم فكرة الشباب لإنشاء المؤسسة.

ج-يسمح اللقاء الفردي الأول ب:

- إقامة علاقة بين الشباب وبين مرافقة(الوكالة).
- أن يكون لديه فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.
- إثبات مؤهلاته ومكتسباته المهنية.

2-يساهم الشاب في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.
- تحديد اختيار التجهيزات المرافقة لمشروعه.
- تحديد اختيارات الموارد البشرية.
- تحديد الموارد المالية الضرورية لانجاز مشروعه.

3-يتم تقييم المشروع تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة الانتقاء.

4-يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية اقتصادية.

5-بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل تمويل نشاط المستفيد.

6-الإنشاء القانوني وتمويل المشروع ينبغي عليه اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة المستفيدة المصغرة.

7-تقدم له الوكالة كل دعمها للحصول على القرض البنكي.

8-عند انطلاق نشاط سيتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف مرافقه (الوكالة)لإعفائه نصائح والرفع من خطوط النجاح.

[1] :منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمة

الشكل رقم(04) يوضح مراحل المرافقة في مرحلة إنشاء مؤسسة مصغرة.

مراحل المرافقة.

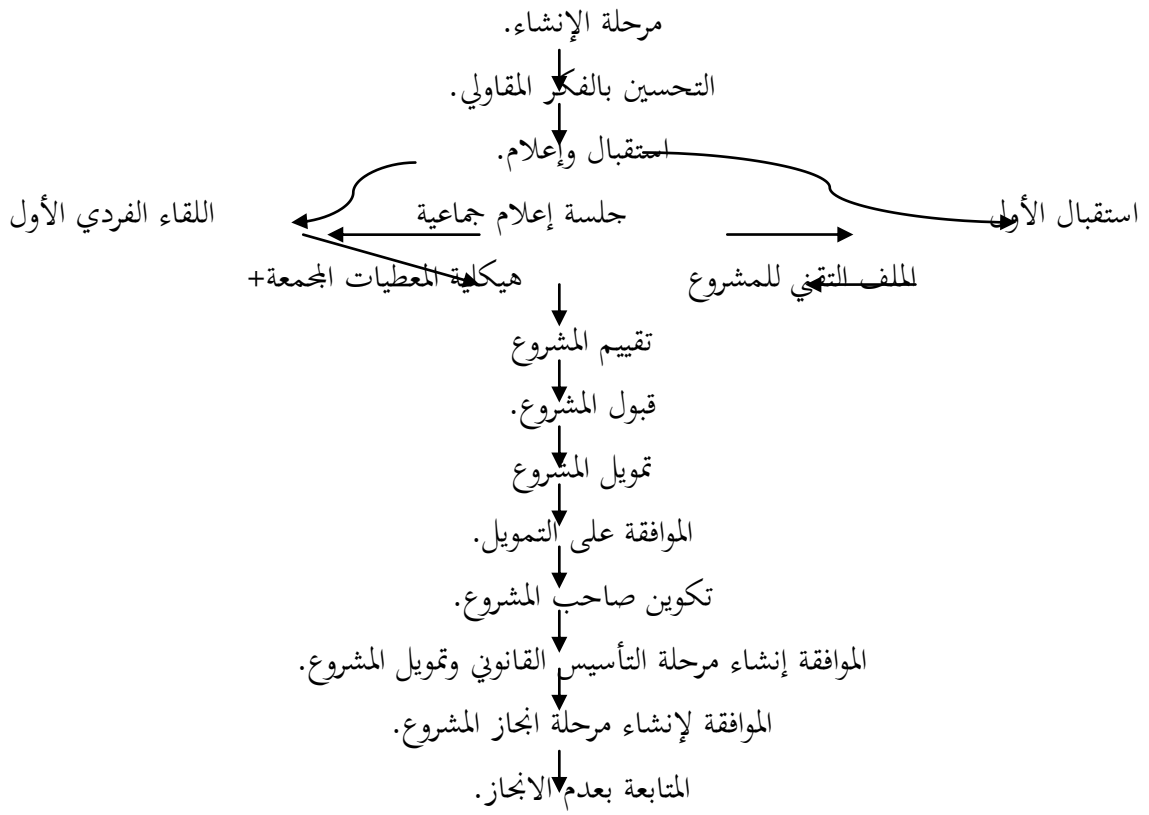

المصدر:من موقع الوكالة.www.ansej.org.dz

II. استثمار التوسع :

يتعلق استثمار التوسع المؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار ANSEJ التي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي:[1]

1-شروط التأهيل:

يجب أن تتوفر في المؤسسات المصغرة الشروط التالية:

- تنمية روح المبادرة والابتداع لدى الفرد.
- جمع 3سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 6سنوات المناطق الخاصة.
- تسديد نسبة 70%من القرض البنكي.
- سديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.

[1] :منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمة

- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

2-التركيبة المالية:

يوجد نوعان من التمويل في إطار ANSEJ بالنسبة للاستثمار التوسع كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

3-الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الخاصة بالتوسع:

تمنح نفس الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء ماعدا القروض بدون إضافية(قرض كراء،قرض متنقلة،قرض مكاتب جماعيا)

الشكل رقم (05) يوضح مراحل المرافقة في مرحلة التوسيع.

مرحلة التوسع

جمع المعلومات

↓

تقييم المشروع.

↓

قبول المشروع من طرف لجنة انتقاء.

↓

الموافقة على التمويل.

↓

الموافقة على إنشاء مرحلة انجاز المشروع.

↓

متابعة المؤسسة.

المصدر:من موقع الوكالةwww.ansej.org.dz

خلاصة:

إن استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باعتبارها إحدى الهيئات المسؤولة من المؤسسات المصغرة جاءت كآلية سعت الدولة من خلالها إلى تدعيم أصحاب المشاريع الخاصة والصغيرة،فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة وطنية تتمتع بالانتقال المالي والشخصية المعنوية وهي تهدف إلى امتصاص البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي.

المبحث الثاني:الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.CNAC

وفق المنعرج الاقتصادي التي عرفته الجزائر والمتمثل في المرور من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق . برزت البطالة كظاهرة مستديمة، ولمواجهتها قامت الدولة الجزائرية قررت إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، كأداة من أدوات مكافحة البطالة . فعلاوة على المهام التقليدية المنوطة به (التكفل المادي بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية). أسندت إليه منذ سنة 2004 مهمة التكفل بالبطالين باعثي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم مابين 30-50 سنة تطبيقا للمرسوم الرئاسي 03/514المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 الذي ينص على إنشاء جهاز دعم إنشاء النشاطات خاص بالبطالين ذوي السن مابين 30-50 سنة .

المطلب الأول:مفهوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC.

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي و وزيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد،والتقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقليص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993سبتمبر1994 مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، هذا الجهاز في بلد في طريق النمو يعد تحديا كبيرا،وفي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وتمدد الفرص.[1]

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم188/94 المؤرخ في06جوان1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،كما يوضع تحت وصاية المكلف بالضمان الاجتماعي[2]

وبالنظر ما تضمنته المادة03 من المرسوم التنفيذي رقم189/94 بأنه يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حل من الأحوال أن يتعدى مدة التكفل الحيسوبة ستة وثلاثين شهرا،وهذا التعويض غير معفى عن اقتطاع الضمان الاجتماعي،كما يساهم الصندوق الوطني في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم لسيما من خلال ما يأتي :[3]

- تنمية روح المبادرة والابتداع لدى الفرد.

---

[1] :مدني شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2009،ص294

[2] : المرسوم التنفيذي رقم188/94 المؤرخ في26محرم1415 الموافق ل5يوليو1996 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،المادة1و2 الجريدة الرسمية،العدد44،الموافق ل7 يوليو 1994ص6

[3] : المرسوم التنفيذي رقم188/94 ،مرجع سابق،ص7

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجال التشغيل ومكامنه.
- التكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة لبطالين الذي يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) بمهمة جديدة تتمثل في عم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاملين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة،وهذا بناءا على ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 01.04 والمتمم للقانون الأساسي رقم 94-189 وهذا مع توفر الشروط التالية:[1]

- أن يتراوح عمره ما بين30 و50 سنة.
- أن تكون حامل للجنسية الجزائرية.
- أن لا يشمل منصب عمل أو يمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحله إيداعه لطلب الاستفاد ة من تدابير CNAC
- أن يكون مسجلا في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للشغل بصفة طالب عمل.
- التمتع بتأهيل مهني أو امتلاك معرفة له علاقة بالنشاط المراد مزاولته.
- القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع.
- أن لا تستفيد مسبقا من إجراءات المساعدة في إطار خلق نشاط.

ويمكن تلخيص مهام الصندوق الوطني للتأمين عن مما يلي:[2]

- الحفاظ على مناصب العمل.
- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 25 شهرا.
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين الشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم من الاستفاد ة تتراوح ما بين 500.000دج و1000.000دج بمساهمة شخصية 1%أو 2%من تكلفة الاستثمار الذي يصل 10ملايين.

[1] :موقع الوكالةwww.cnac.org.dz تاريخ الزيارة 13.28h 2013/03/16

[2] : موقع الوكالةwww.cnac.org.dz مرجع سابق.

المطلب الثاني:مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

للصندوق الوطني مهام عديدة تختلف في بعض المهام عن المهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منها:[1]

1-نظام التعويض عن البطالة:

إن الالتحاق بنظام التعويض عن البطالة يكون بعد تقديمه بطريقة جماعية من طرف رب العمل أو المصفى،مدة التكفل هي شهرين لكل سنة أقدمية، التعويض الشهري للبطالة محدد بالأجر المرجعي المساوي لنصف مجموع الأجر الشهري المتوسط الخاضع للاشتراك المحصل عليه من طرف الأخير خلال 12شهر السابقة للفصل.

التعويض الشهري عن البطالة المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لا يفوق 3مرات الأجر الأدنى المضمون ولا يقل عن75% من الأجر الوطني المضمون.

2-التكوين:

لكي لا تكون مسير سلبي للتعويض وتحسين الوظيفة أي حظوظ الحصول على عمل للمستفيدين من المنحة،يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمشاركة لهيآت المكلفة بالتكوين المهني على تحسين التأهيل المهني للمستفيدين من المنحة.

3-مركز البحث عن الشغل:

لكن دور مراكز البحث عن الشغل في تمكين المنتسبين لصندوق والجادين في البحث عن العمل من الاستفادة من التقنيات الحديثة للإنتاج من جديد.

4-مركز المساعدة للعمل المستقل:

أحد مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هي تمكين البطالين المهنيين من إنشاء مقاولاتهم ابتداء من تحديد المشروع إلى الاستغلال.

وتكمن مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من خلال مركز المساعدة للعمل المستقل:

- مرافقة باعث النشاط المستقل عن طريق مرافق المنشط في الخطوات التي يتحمل عنها كامل المسؤولية.
- إعداد المشروع لتحديد،تحليل وتقييم الاختبارات الأساسية.
- تبين التركيبة المالية للمشروع مع المؤسسات المؤهلة لذلك هيئت الضمان،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،وكالة القرض المصغر.
- انطلاق نشاط بعد الموافقة البنكية.

[1] : من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

5-مساعدة المؤسسات التي تعرف وضعية صعبة:

أصبح معتمد في الميكانزمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيث بدء بتجسيده في جويلية 2000 وهو مستفيد من دعم الهيآت العمومية والمؤسسات المالية ويهدف إلى تخفيض مخاطر البطالة التقنية، وذلك بتحسين الوضعية الهيكلية والمالية للمؤسسة وهذا باعتماد إجراءات اقتصادية ،وذلك بتمكين المسيرين من الأدوات الحديثة لتسيير وكذا لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية لتحديث الاستشارات وجعلها مجددة.

6-جهاز دعم إنشاء النشاطات للبطالين باعثي المشاريع:

هو جهاز استحدث لمساعدة البطالين البالغين من العمر مابين 30و50سنة لتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم وبعث مشاريعهم على أن يكون مبلغ الاستثمار لا يفوق 5 ملايين دينار بدء تجسيده في جانفي2004 وهو مستفيد من موافقة المؤسسات المالية،ويهدف إلى خلق المؤسسات الصغيرة ويقوم على:[1]

- المساهمة الشخصية لباعث لمشروع.
- قرض غير مكافئ(بدون فائدة)من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة.
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة في مرحلة الاقتناء.
- الإعفاء من الضريبة في مرحلة الاستغلال.

المطلب الثالث: صيغ دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

هذا الجهاز موجه لتمويل المشاريع المصغرة لكل شخص يبلغ من العمر ما بين 30 و50سنة بالإضافة إلى عدم مزاولة أي نشاط ذي عائد مادي،كما أن الشرط الأهم يتعلق بتوفر صاحب المشروع على الكفاءة والمؤهلات اللازمة ضمانا لنجاحه.

الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف يعطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة،بحيث أن التركيبة المالية تكون كما في الجدول التالي:[2]

[1] : المرسوم التنفيذي رقم104/1المؤرخ في أول ربيع الثاني1431هـ الموافق ل06 مارس2011 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي المؤرخ رقم04-01المؤرخ في 10ذو القعدة 1420 الموافق ل3 يناير2003 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع ما بين30و50 سنة ومستوياتها. ، الجريدة الرسمية، لعدد03الموافق ل11يناير 2004 ص6.

[2] : المرسوم التنفيذي رقم0104/11 يعدل ويتمم م ت رقم02/04، الجريدة الرسمية، العدد10، 2001ص21

الجدول رقم(06) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

البيان	مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض الوكالة	القرض البنكي
المستوى1	>5000.000	1%	29%	70%
المستوى2	10.000.000>>5000.001	2%	28%	70%

المصدر:من إعداد الطلبة

أما بالنسبة لقروض الاستثمارات فان نسب فوائد القروض تخفض كما يلي:

الجدول رقم(07)تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط.

البيان	المناطق الخاصة[1]	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولية(الري،الفلاحة،الصيد البحري)	95%	80%
القطاعات الأخرى	80%	60%

المصدر: من إعداد الطلبة

- الصيغ الجديدة للتمويل أصحاب المشاريع.

جاءت صيغ التمويل المستحدثة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كما يلي:[2]

1-مكاتب جماعية:الصيغة الموجهة لحاملي الشهادات التعليم العلمي،للتكفل بإيجار محل موجه لإحداث مكاتب جماعية طبية محاماة...بحيث لا يمكن أن يتجاوز هذا القرض 1000.000دج

2-ورشات متنقلة:الصيغة الموجهة لحاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارس ة نشاطات كهرباء السيارات،التدفئة،دهن...حيث يستفيدون من إعانة مبلغ تصل إلى 500.000دج

3-أصحاب المشاريع:صيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات حيث يستفيدو ن من إعانة مبلغ تصل إلى 500.000دج تمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مواجه إحداث النشاط.

[1] :المناطق الخاصة هي الهضاب العليا والجنوب

[2] :الصندوق الوطني للتأمين عن لبطالة فرع قالمة.

خلاصة:

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو جهاز آخر أو آلية من آليات الدولة لدعم المشاريع الاستثمارية في القضاء على البطالة والدفع بالتنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تلعب دور كبير في دعم الشباب البالغين من العمر ما بي30و50سنة.

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

عقب التوجيهات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر2002حول موضوع"تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عدد معتبر من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22جانفي2004 الذي يحدد القانون الأساسي للوكالة والتي سنتناولها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول:تعريف وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

يمكن أن نعرف الوكالة ومعرفة تنظيمها المعتمد من خلال المرسوم التنفيذي الذي يحددها ولهذا سنتناول هذا فيما يلي:

أولا:تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM

حسب المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه سابقا يمكن أن نعرفها على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ويكون مقرها الرئيسي في مدينة الجزائر العاصمة ويكون تنظيمها غير مركزي وذلك بانشاء49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن.

ثانيا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تملك الوكالة هيئة تحت اسم صندوق الضمان المشترك الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 تنسقيه ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرفقة على مستوى الدوائر،فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسات على مستوى كل تنسيقية.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية التنسيقيات تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس05 فروع محلية وهي تقوم بدور التنسيق التعزيز والمتابعة للأنشطة ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم بعشرة10 فروع جهوية تشرف على محمل التنسيقيات الولائية،وتمثل هذه الهيئة النموذج المنسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.[1]

[1] :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz 10 مارس2013، 15:30ص1

المطلب الثاني:جهاز وشروط تقديم القرض المصغر

سنتناول في هذا المطلب كيفية عمل هذا الجهاز وكذا الشروط الواجب توفرها من المستفيدين في القرض المصغر.

أولا:جهاز القرض المصغر.

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات إن هذا القرض موجه للنشاء الماكثات في البيت بالدرجة الأول والمواطنين عديمي الدخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة ويتكون من نمطين للتمويل

قرص مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 1000.000دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية لانطلاق في النشاط.

وقد تصل مدة تسديد 8 سنوات مع تأجيل التسديد على النحو التالي:[1]

- لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.
- سنة واحدة لدفع الفوائد.
- سلفه بدون فائدة لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000دج

وقد تصل مدة تسديد السلفة 36 شهرا.

ثانيا: شروط تقديم القرض المصغر.

ويمكن سرد أهم الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من هذا القرض المصغر فيما يلي:

- بلوغ سن18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة لمهنية أو وثيقة معادة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

[1] :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمة

- يمكن القول أن هذه الشروط كافية ولازمة ومن شأنها أن تسمح بتقليل من نسبة البطالة وزيادة الدخل الفردي للعائلات التي لا تستفيد من دخول ثابت وهذا ما يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه العائلات إلا أنه يبقى ينقصه شرط يكون بمثابة شرط مادي يلزم لمستفيدين بالوفاء بالقرض مع فوائده.

المطلب الثالث:أهداف وصيغ تمويل القرض المصغر.

باعتبار أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الهيئات الحكومية ولهذا نجد لها أهداف تصب في صالح العام كما أن لديها صيغ تمويلية لقروضها المصغرة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا:أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

هناك عدة أهداف تهدف إليها الوكالة ومعضمها تكون أهداف عامة ويمكن سردها فيما يلي:[1]

- محاربة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى الفئة النسوية.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية،ثقافية،منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإشكالية التي تساعد الانفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم، نصح، نضج ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز،بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة،لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ثانيا:صيغ التمويل للقرض المصغر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسير صيغتين للتمويل:

الأولى:سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج وهذا من أجل تأمين لقمة العيش من جهة وتسديد كلفة المواد الأولية التي لا تتعدى قيمة 100.000 من جهة أخرى.

الثانية:سلفة لا تتجاوز1000.000دج من شكل قرض يستدعي ترتيبا ماليا مع إحدى البنوك.

[1] www.angem.dz:

وهنا نجد أن كل صيغة تسمح بحسب حكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

ويمكن أن نلخص أنماط التمويل للقرض المصغر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (08)جدول مختصر لأنماط التمويل.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100.000<دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)				
1000.000<دج	كل الأصناف				5%من النسبة التجارية مناطق خاصة بالجنوب والهضاب العليا
	كل الأصناف				20%من النسبة التجارية بقيمة المناطق

المصدر:من إعداد الطلبة

وعند لاستفادة من إحدى الصيغتين لتمويل القرض المصغر يمكن للمستفيدين الاستفادة من عدة مساعدات وامتيازات تمنحها الوكالة من أجل الاستغلال الأثل للقرض المصغر ويمكن أن نسردها فيما يلي:

- تنمية روح المبادرة والابتداع لدى الفرد.
- تضمن الوكالة للمقوين التكوين الدعم النصح المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.
- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد(بنسبة 5الى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك،وتتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجاريةِ
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية لانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوزها كلفتها1000.000دج.
- لشراء المواد الأولية تمنح الوكالة سلفة مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية لمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100.000دج

الامتيازات الجبائية والتي تتمثل في نقاط التالية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- تعفى من الرسم العقاري على البيانات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 3 سنوات.
- تعفى من رسم نقل لملكية لاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولين قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

- يمكن الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات،وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات،وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي يكون هذا التخفيض كما يأتي:

السنة الأولى من الإخضاع الضريبي،تخفيض قدرخ70%

السنة الثانية من الإخضاع الضريبي:تخفيض قدره50%

السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي،تخفيض قدره25%

- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزا ت المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة5%

خلاصة

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة والسائدة على المستوى الوطني ،وفي إطار تقوية عوامل الانتعاش الاقتصادي تم وضع عدة آليات للتشغيل منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والحد من البطالة، وكذا تنمية القرى النائية خاصة الجنوب ودعمها لصناعة المحلية ،وتكوين مشاريع استثمارية متوسطة وصغيرة لصالح الشباب البطال وهذا ما تجسده هذه الوكالة فعلا.

خلاصة الفصل الثاني:

بالنظر الوضعية الاقتصادية الصعبة والسائدة على المستوى الوطني وفي إطار تقوية عوامل الانتعاش الاقتصادي تم وضع عدة آليات لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر والحد من البطالة وكذا تنمية القوى الكامنة في الشباب خاصة في الجنوب الكبير والهضاب العليا،وتكوين مشاريع متوسطة وصغيرة فعالة في المجتمع.

وهذا ما تجسده الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

مقدمة

نعمل في هذا الفصل على تجسيد ما تم عرضه في الفصلين السابقين و هذا من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية مقترحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،و التي تقوم بدعم و متابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.

هذه المشاريع هي عبارة عن مشروع لنقل وتوزيع البضائع المدعم طرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،والمشروع الثاني هو مشروع لتربية الدواجن مدعم طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،أما المشروع الثالث هو مشروع لحرفة دهن العمارات المدعم من طرف والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وسنتناوله بالدراسة و التحليل حيث نطبق عليه كل خطوات دراسة الجدوى المذكورة سابقا ، بداية من التقييم التسويقي و التقييم الفني و الهندسي و انتهاء التقييم المالي ، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول** : التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- **المبحث الثاني** : سير عمل الوكالة و أثرها على المشاريع الاستثمارية من خلال تحليل نشاطات هذه الوكالات .
- **المبحث الثالث** : دراسة مشاريع المدعمة من طرف الوكالات الثلاث.

المبحث الأول:تقديم عام للوكالات الثلاث

سنحاول في هذا المبحث تقديم لمحة عن فرع قالمة للوكالات الثلاث وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ-CNAN-ANGEMوالتي أصبحت لها دور فعال داخل ولاية قالمة والتي تحاول الدولة جاهدة في تطبيق سياستها من خلال هذه الفروع الثلاثة قصد مساس كل فئات الشعب من شباب وكهول ونساء..الخ.

المطلب الأول:تعريف وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمة ANSEJ

تم فتح وكالة قالمة لدعم تشغيل الشباب 1998/2/7 ومقرها حي 80 مكتب طريق سدرا ب ص ب 406 قالمة.الموجهة أساسا لمساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 40سنة والذين لا يشتغلون بأي وظيفة أو قبل البداية الرسمية لنشاط وكالة قالمة،كلفت مصلحة التشغيل والتوجيه باستقبال الملفات وتوجيهها إلى البنوك،ويتكون هيكل الوكالة التنظيمي مما يلي حسب لملحق الأتي:[1]

1-المديرية:وتشمل المدير والسكرتارية.

2-خلية المرافقة:ويتكون من مكلف بدراسة مرحلة ما قبل الانجاز،مكلف بدراسة مرحلة الانجاز،مكلف بدراسة مرحلة الاستغلال والتوزيع ومكلف بالمتابعة.

3-مكتب الاستقبال والتوجيه:يتكون من مكلف باستقبال وتوجيه الشباب.

4-مكتب صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع.

5-مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي.

6-مصلحة المتابعة والتحصيل.

7-مصلحة المالية والمحاسبة.

كما يمكن القول بأن الفرع ولاية قالمة هدفين أساسين مثله مثل باقي الفروع والتي هي:

- خلق وتشجيع النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة لترقية الشباب.

المطلب الثاني:تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع قالمة CNAC

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع قالمة هو فرع ولائي تابع للفرع الجهوي بولاية عنابة والتي بدورها تابعة الصندوق المركزي بالجزائر العاصمة،تم إنشاءها في جويلية 1995 حيث تم تعيين الموظفين بها لتبدأ بمهامها الأولى آنذاك في مساعدة البطالين المسرحين من المؤسسات الكبرى اثر الوضعية الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها الجزائر، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة تكفل منذ إنشائه بمهمة إعادة إدماج الآلاف من العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بطرق لاإرادية ودعم و تمويل الآلاف من المؤسسات حفاظا على مكاسب سوق العمل في الجزائر, فقد أوكلت له مهمة تسيير جهاز دعم وإحداث وتوسيع

[1] :وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمة

نشاطات الإنتاج و الخدمات المخصصة للبطالين البالغين من العمر مابين 30و50 سنة والذي يعتبر امتدادا وتعديلا لجهاز 35- 50 سنة وان اختلف عنه من الناحية الإجرائية. هذه الأخيرة وان اعتبرت عملية تنظيم إداري.فان المستثمرين البطالين يجدون فيها نوعا من الصعوبات وان اختلفت من مستثمر بطال لآخر تبعا لبعض المحددات الذاتية و الموضوعية. ما دفع بإدارة الصندوق إلى انتهاج طريقة إعلامية تمكن المستثمرين البطالين من الإلمام بمختلف المراحل التي سوف يمر عليها مشروعهم .إنها حصة المرافقة الجماعية التي سنحاول من خلالها شرح المراحل التنظيمية بين مختلف الفاعلين في جهاز 30-50 سنة لدعم إحداث و توسيع النشاطات (إنها أول امتياز يقدمه الجهاز). وقبل كل هذا نعرض الأنشطة التي يدعمها الجهاز.[1]

المطلب الثالث: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمة ANGEM

وكالة قالمة للقرض المصغر تم إنشاءها لأول مرة سنة 2004 وهذا اثر المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 . ومقرها حي 80مكتب طريق سدرا تهص ب 406 قالمة.الموجهة أساسا لمساعدة الفئة النسوية والماكثات بالبيوت وأصحاب الحرف والذين لا يشتغلون بأي وظيفة.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية.[2]

ومن أهداف الوكالة :[3]

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى الفئة النسوية.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية ، منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم.

أما مهامها الأساسية تتمثل المهام الأساسية لفرع قالمة ANGEM:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

---

[1] :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع قالمة

[2] :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمة

[3] :موقع الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرwww.angem.org.dzتاريخ الزيارة19/03/2013 13.30h

خلاصة

من خلال تقديم التعاريف السابقة لفروع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ANSEJوالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNACوالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فروع قالمة نلاحظ أنها عبارة عن آليات تابعة للدولة هدفها خلق مشاريع استثمارية والقضاء على البطالة وتم كل فئات المجتمع.

المبحث الثاني: تحليل نشاطات الوكالات .

إن نشاط الوكالات الثلاث سنحاول معرفته من خلال هذا المبحث بمعرفة تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة من طرف الوكالات وعدد المشاريع المنشأة حسب القطاعات بطريقة إحصائية محاولين تحليل معطيات هذه النتائج.

المطلب الأول:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمةANSEJ.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قالمة ANSEJ المتمثل أساسا في دعم المشاريع الاستثمارية على اختلافها،وهذا من خلال دراسة تطور الملفات المودعة والمقبولة وتطور عدد المشاريع المدعمة حسب القطاعات.

1-تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الجدول رقم (09)يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2012

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الملفات المودعة	5245	936	750	7100	6200	20231
شهادة التأهيل المسلمة	4339	458	565	5933	3500	14795
الموافقةالبنكية	862	313	310	2070	1200	4755

المصدر:وكالة قالمةANSEJ

الشكل رقم(06) يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة من طرف ANSEJ

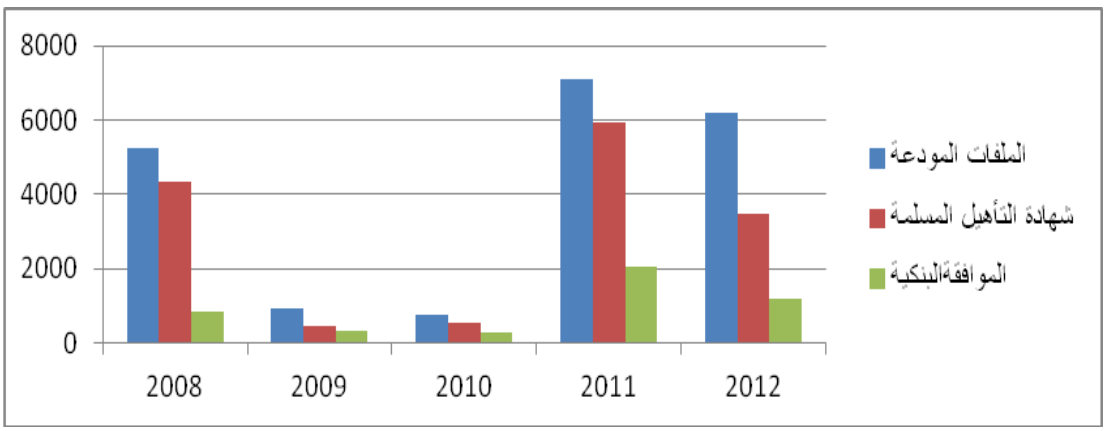

المصدر:من إعداد الطلبة

من خلال الإحصائيات التي قدمتها وكالة ANSEJ الممتدة من بداية عمل الجهاز حتى سنة 2008 الى غاية سنة 2012 التي تخص تطور الملفات المودعة والمقبولة نجد ان مجموع عدد الملفات المودعة والمقبولة تعتبر قليلة بالنسبة لعدد السنوات عمل الوكالة أي بين سنتي 1998 الى غاية 2008 اذ تقدر بـ 5245 ملف مودع قبل منها 4339 بنسبة 82.72% وهذا راجع لضعف الثقة بين طالبي الدعم والوكالة من جهة وضعف الوعي التجاري والاقتصادي لمجتمع ولاية قالمة، لان معظمهم لهم فكر يعتمد على مواردهم الذاتية وهذا من جهة اخرى.

اما مايخص سنتي 2009 و 2010 فهناك ثبات نسبي للملفات المودعة والمقبولة اذ تقد الملفات المودعة بـ 936 ملف في سنة 2009 قبل منها 458 بنسبة 48.93% وهي نسبة ضعيفة والتي يعود سببها الى نقص الوثائق الادارية الخاصةبالملف المودع وكذلك نقص الضمانات المقدمة، اما سنة 2010 هناك تراجع في الملفات المودعة بنسبة تقدر بـ 19.87% عن السنة السابقة، بالمقابل هناك زيادة في الملفات المقبولة التي زادت بـ 107 ملف أي بنسبة 26.4% وهذا راجع الى تحسن الوعي الاداري للمودعي الملفات وكذلك حسن اختيار المشروع الاستثماري حسب الضمان المتاح، وعند ملاحظة سنة 2011 نجدها اكبر حصيلة للمفلات المودعة بنسبة زيادة تقدر بـ8 مرات عن سنة 2010 وكذا الملفات المقبولة وهذا بسبب تكون فكرة تحسين الوضع الاجتماعي والمالي لفئة الشباب خاصة لكون ان ولاية قالمة تعاني من قلة المشاريع العمومية الكبرى التي من شئنها القضاء على البطالة في الولاية، ونفس الملاحظة في سنة 2012 نستثني منها تراجع طفيف في الملفات المودعة الا ان الملفات المقبولة انخفضت بنسبة 26.4% وهذا يعود لسياسة الوكالة التي تعتمد على الترشيد ودراسة المشاريع المقدمة على اساس يضمن استرجاع القروض وكذا تحقيق اقصى ربحية لهذه المشاريع حسب اهميتها لولاية قالمة

2-تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمة ANSEJ

الجدول رقم(10) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمة

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الفلاحة	98	47	32	186	120	483
الصناعة	126	16	21	135	95	393
الخدمات	299	158	116	828	524	1925
البناء	80	1	59	596	312	1048
النقل	132	19	54	1323	1001	2529
المجموع	735	241	282	3068	2052	6378

المصدر:وكالة قالمةANSEJ

لقد أصبحت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مشهورة في الوسط الاجتماعي وهذا حسب الجدول السابق والذي نوضحه أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم(07) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة طرف قالمةANSEJ

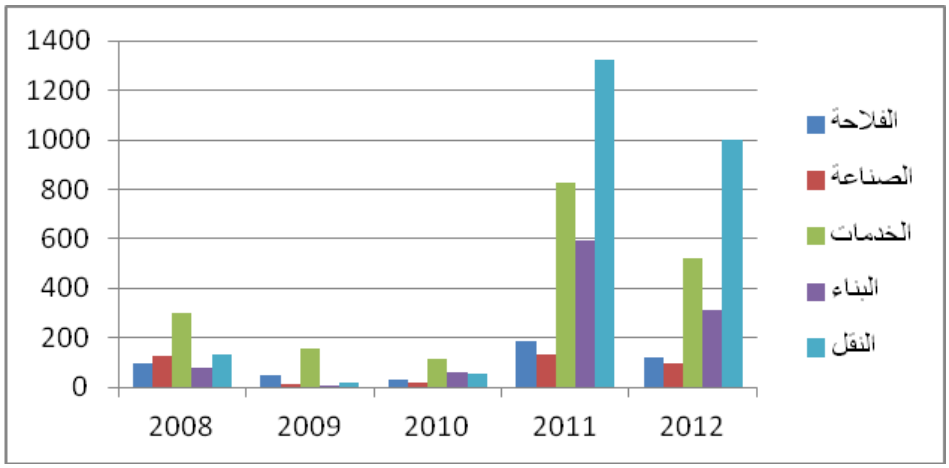

المصدر:من إعداد الطلبة

إن قطاع الخدمات حظي للمرتبة الأولى منذ نشأة الوكالة ليتقدم بذلك قطاع النقل بأكبر عدد للمشاريع وصلت إليه فرع قالمة منذ إنشاءها ب 1323 مشروع بحيث أصبحت سوق النقل حاليا تعرف تشبع على غرار باقي الولايات عبر الوطن بينما يبقى قطاع الفلاحة والصنعة الأقل إقبالا من الشباب وهذا راجع إلى عدم اهتمام الشباب بالقطاعات الأخرى ونقص في الثقافة المقاولتية

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC فرع قالمة

سنحلل نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC المتمثل أساسا في دعم المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2004 إلى غاية 2012 ،وهذا من خلال دراسة تطور الملفات المودعة والمقبولة وتطور عدد المشاريع المدعمة حسب القطاعات.

1-تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

الجدول رقم(11) يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الملفات المودعة	200	211	504	2833	556	4304
شهادة التأهيل المسلمة	150	110	289	1938	490	3177
الموافقةالبنكية	130	90	250	1800	454	2924

المصدر:وكالة قالمةCNAC

الشكل رقم(08) يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

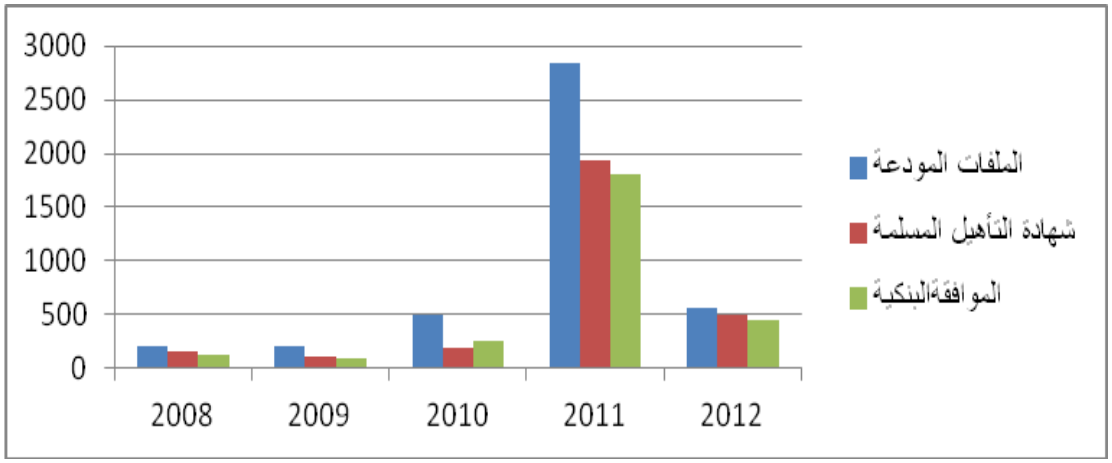

المصدر:من إعداد الطلبة

نلاحظ أيضا أن سنة 2011 تعتبر بالحصيلة الايجابية للشباب المودين لمشاريعهم لما تحظى به من ملفات مودعة وشهادات تأهيل المسلمة والموافقة البنكية،اذا تقدر الملفات المقبولة ب 1938 بنسبة 68.41% أي أن عدد الملفات الغير مقبولة تقدر 895 ملف غير مقبول ما نسبته 31.59% فقط مقارنة بالسنوات السابقة ،حيث نجد مثلا في سنة 2010 أن عدد الملفات المقبولة 289 بنسبة57.34% والغير مقبولة 42.66 % بالاضافة الى انخفاض النسبة في السنوات السابقة وهنا تجدر الاشارة الى أن منذ انشاء الوكالة وعدد الملفات المقبولة في ازدياد الى غاية سنة 2011 بعدها انخفضت النسبة في سنة 2012 بشيء يسير.

2-تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة قالمةCNAC

جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أصبح فعالا في ولاية قالمة وهذا من خلال احصائيات المقدمة في الجدول التالي:

الجدول رقم(12) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمة

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الفلاحة	501	30	45	72	65	713
الصناعة	460	25	50	183	63	781
الخدمات	484	71	64	398	224	1241
البناء	200	16	55	135	44	450
النقل	1577	50	43	1155	94	2919
المجموع	3222	192	257	1943	490	6104

المصدر:وكالة قالمةCNAC

كما يمكن تحليل نتائج الجدول السابق حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (09) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء CNACوكالة قالمة

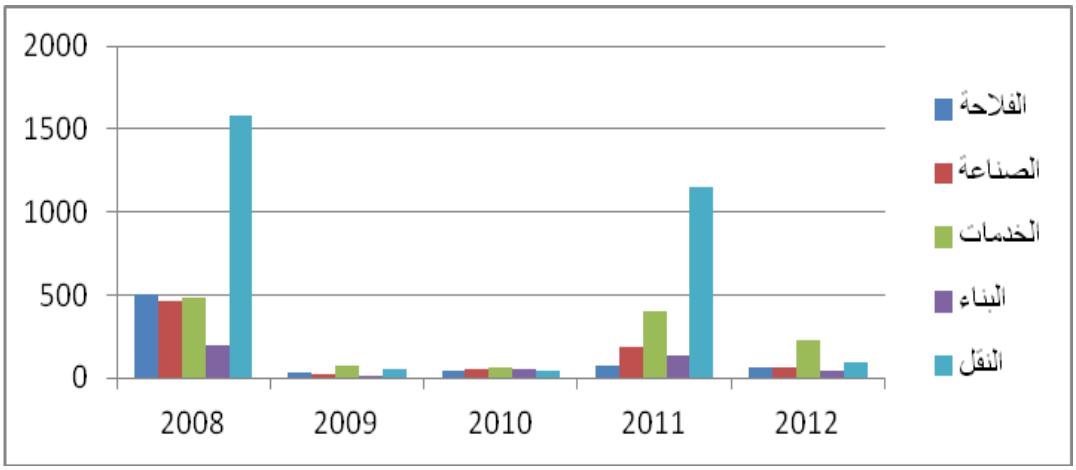

المصدر:من إعداد الطلبة

لقد حظي قطاع النقل بالمرتبة الأولى في سنة 2011 ب1155 مشروع منذ نشأة الوكالة بنسبة 59.44% ليتقدم بذلك قطاع الخدمات بأكبر عدد للمشاريع وصلت إليه فرع قالمة منذ إنشاءها سنة 298 مشروع مقارنة بالسنوات السابقة بحيث أصبحت سوق النقل حاليا تعرف تشبع على غرار باقي الولايات عبر

الوطن بينما يبقى قطاع الفلاحة والصنعة الأقل إقبالا من الشباب وهذا راجع إلى عدم اهتمام الشباب بالقطاعات الأخرى ونقص في الثقافة المقاولتية .

المطلب الثالث:فرع قالمة ANGEM

في هذا المطلب سنقوم بمعرفة نشاط المتمثل أساسا في دعم المشاريع الاستثمارية ،وهذا من خلال دراسة تطور الملفات المودعة والمقبولة وتطور عدد المشاريع المدعمة حسب القطاعات.

1-تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

لقد ارتفع عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMفي السنوات الأخيرة وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13) يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الملفات المودعة	2224	790	884	4120	1743	9761
شهادة التأهيل المسلمة	2105	756	802	4080	1075	8818
الموافقةالبنكية	2195	602	795	4009	967	8568

المصدر:فرع قالمةANGEM

والشكل التالي يوضح تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى ANGEM

الشكل رقم(10) يتطور عدد الملفات المودعة والمقبولة لدى

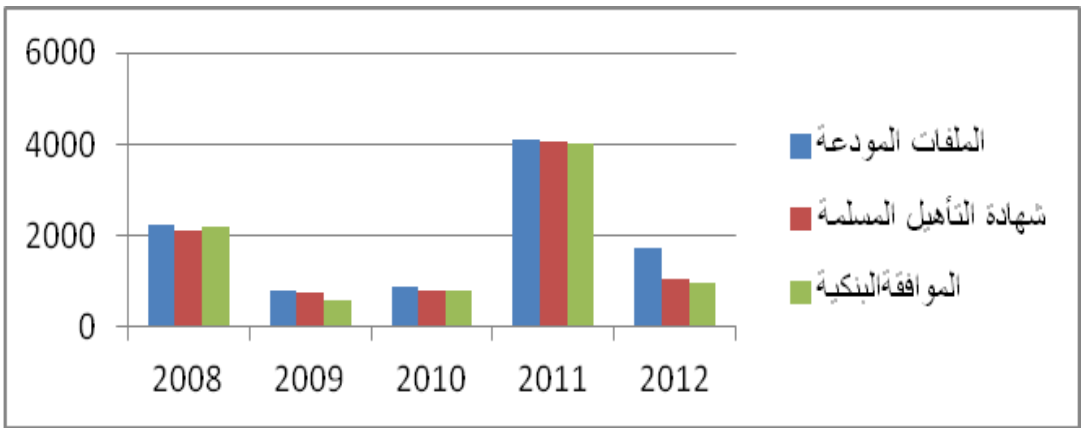

المصدر:من إعداد الطلبة

نلاحظ في سنة 2011 تعتبر الأكثر اقبالا للشباب المودين لمشاريعهم لما تحظى به من ملفات مودعة وشهادات تأهيل المسلمة والموافقة البنكية،اذا تقدر الملفات المقبولة ب4080 بنسبة99.03 % أي أن عدد الملفات الغير مقبولة تقدر 40 ملف غير مقبول ما نسبته 1.97% فقط مقارنة بالسنوات السابقة ،حيث نجد مثلا في سنة 2010 أن عدد الملفات المقبولة 802 بنسبة90.72% والغير مقبولة 82 ملف بنسبة 09.13 % بالاضافة الى انخفاض النسبة في السنوات السابقة وهنا تجدر الاشارة الى أن منذ انشاء الوكالة وعدد الملفات المقبولة في ازدياد الى غاية سنة2011 .

2-تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع قالمةANGEM.

نرى تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمة ANGEM في ارتفاع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (14) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة قالمة.

البيان	منذ بداية الجهازحتى2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
الفلاحة	541	120	105	224	205	1195
الصناعة	500	105	200	254	134	1193
الخدمات	524	124	195	660	180	1683
البناء	425	120	174	295	184	1198
النقل	1597	189	179	1220	114	3299
المجموع	3587	658	853	2653	817	8568

المصدر:فرع قالمةANGEM

كما يوضح الشكل التالي تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة ANGEMقالمة

الشكل رقم(11) يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات منذ انشاء وكالة ANGEMقالمة.

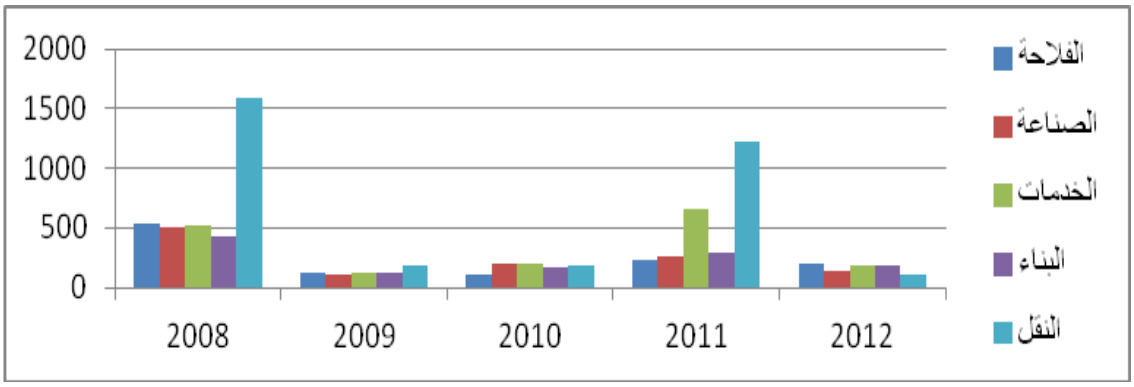

المصدر:من إعداد الطلبة

نلاحظ أن قطاع النقل حظي بالمرتبة الأولى في 2011 ب 1220 مشروع منذ نشأة الوكالة بنسبة 45.99% ليتقدم بذلك قطاع الخدمات بأكبر عدد للمشاريع وصلت إليه فرع قالمة منذ إنشاءها سنة 660 مشروع مقارنة بالسنوات السابقة كما تتميز سنة 2011 بإقبال معتبر في قطاع الصناعة وهذا نتيجة لدعم الوكالة للحرف .ويأتي قطاع الفلاحة في المرتبة الأخيرة وهذا نتيجة لنقص إقبال المستثمرين على هذا القطاع.

خلاصة:

إن من خلال الإحصائيات الموضحة لتطور عدد الملفات والمشاريع المدعمة من طرف الوكالات الثلاث ANSEJ-CNAC-ANGEMنرى أنها أصبحت لهذه الوكالات مكانة كبيرة في وسط المجتمع القالمي على غرار باقي الوطن،وهذا نتيجة للنتائج المقدمة،لكن هذا لا يمنعنا من نرى بعض التجاوزات في تدعيم المشاريع الاستثمارية خاصة في قطاع النقل الذي أصبح متشبعا بكثرة،وهذا راجع إلى عدم تقييم المشاريع بكفاءة واستخدم معايير فعالة لدراسة جدوى المشروع بالإضافة إلى اعتبارات سياسية واجتماعية وهذا نتيجة للظروف التي تمر بها الجزائر والدول العربية في السنوات الأخيرة.

المبحث الثالث: دراسة مشاريع لANSEJ-CNAC-ANGEM

سنعمل في هذا المبحث على تقديم دراسة جدوى لمشروع نقل وتوزيع البضائع ومشروع تربية الدواجن ومشروع دهن عمارات وهذا من خلال تقسيمه إلي ما يلي:

- تقديم المشاريع الثلاثة الممولة من طرف الوكالات لANSEJ-CNAC-ANGEM
- التقييم التسويقي، والفني والهندسي للمشاريع.
- التقييم المالي للمشاريع.

المطلب الأول: تقديم المشاريع المدعمة من طرف الوكالات الثلاث

المشروع المدعم من طرف ANSEJ :مشروع نقل وتوزيع البضائع.

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة نقل وتوزيع البضائع، ويقع هذا المشروع في منطقة عين صندل التابعة لولاية قالمة.

ويتوقف تقدم المشروع على ما يلي :

- الإجراءات الإدارية.
- الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض.
- الحصول على الامتيازات الجبائية.
- التسجيل في السجل التجاري.
- اقتناء التجهيزات وبناء الإسطبل والاتصال بالموردين.

يحصل صاحب المشروع على المساعدات التالية:

- قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بنكي بفائدة بنسبة 01 %.
- امتيازات جبائية وشبه جبائية.

أما بالنسبة لتأثير المشروع في الميدان الإقتصادي، فإن له أثار إيجابية على الإقتصاد وهذا من خلال:

- المساهمة الفعالة في تطوير المنطقة وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بتوزيع ونقل البضائع خاصة الفلاحية باعتبار صاحب المشروع يقطن في منطقة فلاحية.
- تحقيق الاندماج الاقتصاد.
- تغطية الاستهلاك الولائي .
- توفير سهولة في نقل بضائع الأفراد والمؤسسات

يهدف المشروع إلى ما يلي:

- تحقيق أرباح وإعادة استثمارها.
- المساهمة في تطوير قطاع النقل .
- ترقية النقل البري وعبر الطرقات..

يتبع المشروع السياسة التالية:

- بتوزيع ونقل البضائع خاصة الفلاحية
- صيانة المركبة.

ثانيا:المشروع المدعم من طرف CNAC:مشروع تربية الدواجن.

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة في تربية الدواجن وإنتاج اللحوم البيضاء، ويقع هذا المشروع في منطقة قلعة بوصبع التابعة لولاية قالمة.

ويتوقف تقدم المشروع على ما يلي :

- الإجراءات الإدارية.
- جمع المعلومات المتعلقة بالسوق.
- الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض.
- الحصول على الامتيازات الجبائية.
- التسجيل في الغرفة الفلاحية.
- اقتناء التجهيزات وبناء الإسطبل والاتصال بالموردين.

يحصل صاحب المشروع على المساعدات التالية:

- قرض بدون فائدة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- قرض بنكي بفائدة بنسبة 01 %.
- امتيازات جبائية وشبه جبائية.

أما بالنسبة لتأثير المشروع في الميدان الإقتصادي، فإن له أثار إيجابية على الإقتصاد وهذا من خلال:

- المساهمة الفعالة في تطوير المنطقة وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بإنتاج الدواجن واللحوم البيضاء.
- تحقيق الاندماج الاقتصادي، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- المساهمة في خلق مناصب شغل غير مباشرة.

- تغطية الاستهلاك المحلي.

يهدف المشروع إلى ما يلي:

- تحقيق أرباح وإعادة استثمارها.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي.
- المحافظة على الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار.
- تخفيض حجم الواردات.

يتبع المشروع السياسة التالية:

- النظافة والوقاية من الأمراض.
- المراقبة المستمرة من طرف البيطري.
- مراقبة الإنتاج.
- صيانة التجهيزات وتنظيف مستمر للأماكن.

ثالثا:المشروع المدعم من طرف ANGEM:مشروع حرفة دهن العمارات.

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة في دهن العمارات، ويقع هذا المشروع في مدينة قالمة ويتوقف تقدم المشروع على ما يلي :

- الإجراءات الإدارية.
- جمع المعلومات المتعلقة بالسوق.
- الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض.
- الحصول على الامتيازات الجبائية.
- التسجيل في السجل التجاري والأشغال العمومية.
- اقتناء التجهيزات من مواد أولية.

يحصل صاحب المشروع على المساعدات التالية:

- قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير الفرض المصغر.

أما بالنسبة لتأثير المشروع في الميدان الإقتصادي، فإن له أثار إيجابية على الإقتصاد وهذا من خلال:

- المساهمة الفعالة في تطوير البناء للعمارات وذلك بتوفير نشاط تجاري خاص بدهن العمارات
- تحقيق الاندماج الاقتصادي، وترقية دهن العمارات إلى أشغال عمومية.
- المساهمة في خلق مناصب شغل غير مباشرة.

يهدف المشروع إلى ما يلي:

- تحقيق أرباح وإعادة استثمارها.
- المساهمة في تطوير قطاع الأشغال العمومية
- تكامل بين البناء والترصيص والدهن.

المطلب الثاني: التقييم التسويقي والفني والهندسي للمشاريع.

سنحاول في هذا المطلب بدراسة المشاريع من الجانب التسويقي، والفني والهندسي والمالي.

أولا:مشروع نقل وتوزيع البضائع المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

I. الدراسة التسويقية:

نتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل الطلب والعرض لخدمة نقل وتوزيع البضائع :

1-دراسة الطلب:

يهدف المشروع إلى خدمة نقل وتوزيع البضائع على كل المسافات والتي تعتبر عنصر مهم بالنسبة للمؤسسات والأفراد باعتبار الجزائر تعتمد في قطاع النقل على النقل البري نضرا التكلفة المرتفع في النقل البحري والجوي المنخفضة ،حيث تعتبر تكلفة النقل في الجزائر في متناول جميع شرائح المجتمع الجزائري، على اختلاف دخولهم نتيجة للدعم المقدم من طرف الدولة لهذه الخدمة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه في السنوات الأخيرة، حيث بلغ الاعتماد على النقل البري حوالي80٪ وفي مختلف السلع من مواد غذائية فلاحية صناعية..الخ

2-دراسة العرض:

إن عرض هذا النوع من الخدمات ألا وهو نقل وتوزيع البضائع في تطور مستمر من قبل المهتمين بهذا القطاع إلى أن وصل مرحلة التشبع في السنوات الأخيرة وهذا للأسباب التالية:

- الاستثمار الدائم.
- انخفاض أسعار عوامل الإنتاج مما
- انخفاض التكاليف .
- الحصول أرباح أكثر.
- ثبات سعر الخدمة لفترات طويلة .
- البيئة التي يقام بها المشروع تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة عرض الخدمة وهذا لتميزها بالاستقرار والمناخ الملائم لإنتاج مثل هذا النوع.

II. الدراسة الفنية والهندسية.

من بين خصائص دراسة الجدوى الفنية والهندسية إمكانية الاقتصار على بعض المراحل دون غيرها، لذا سنقتصر في دراستنا على ما يلي:

1- الموقع: تتم مزاولة هذا المشروع في منطقة عين صندل ولاية قالمة وهي منطقة فلاحية تتميز بالاستقرار وتشتهر بإنتاجها للمنتجات الفلاحية، كما أن صاحب المشروع باعتباره فلاح يريد مزاولة نشاط نقل المنتجات الفلاحية الموجود في المنطقة . بالإضافة إلى أن الظروف والعوامل الطبيعية للمنطقة ملائمة جدا لإنشاء مثل هذا المشروع، أما بخصوص تأثيره على البيئة فإن المشروع لا يؤثر عليها باعتبار أن هذا المشروع هو عبارة عن شاحنة فقط لنقل البضائع.

2- حجم المشروع أو طاقته الإنتاجية:

يختلف حجم الإنتاج من سنة إلى أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك لمدة خمس سنوات:

الجدول رقم (15) جدول تقدير حجم الإنتاج.

(الوحدة دج)

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة
حجم الإنتاج	650000	660000	700000	720000	750000	700000	650000	600000

المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المشروع يزداد حجم إنتاجه كل سنة ثم يتناقص تدريجيا خلال عمر المشروع،وللإشارة فان هذا النتائج هي عبارة عن نتائج تقديرية وتنبؤية تحصلنا عليها من خلال المقابلة مع صاحب المشروع.

3. نوع الخدمة: الأسلوب الخدمي المتبع في هذا المشروع هو النقل المستمر في جميع الأوقات وعلى كل المسافات.

4. إحتياجات القوى العاملة:

عدد مناصب الشغل المحتملة للمشروع هي:

- 01سائق واحد فقط وهو صاحب المشروع.

5. تكاليف المشروع:

نجد فيها ما يلي:

أ -تكاليف المشروع الأولية:

تتمثل في شاحنة hylix ، **تأمينات** ، ضرائب ورسوم ،ونوضح تكلفة كل منها فيما يلي :

الجدول رقم (16) جدول تقدير تكاليف المشروع .

البيان / العتاد	الكمية	السعر	المبلغ الإجمالي
شاحنةhylix	1	1300000	1300000
تكاليف ابتدائية	-	188923	188923
مبلغ الضمان	-	24214	-
تأمينات	-	64709	-
تكاليف أخرى	-	100000	-
ضرائب ورسوم	-	100000	100000
مبلغ التشغيل	-	25000	25000
المجموع	-	-	1613923

المصدر: من إعداد الطلبة حسب الملحق01

هذا الجدول هو عبارة عن جدول يبين تكلفة المشروع المبدئية والتي تمولها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ والبنك بالإضافة إلى المساهمة الشخصية.

ب- مصاريف الاستغلال:

و نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم : (**17**) مصاريف الاستغلال.

الوحدة : دج

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة
صيانة	100000	120000	140000	150000	140000	140000	130000	150000
خدمات	21000	21800	22600	23400	24200	20000	25000	26000
ضرائب ورسوم	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000
مصاريف مالية	24000	30000	35000	49000	24000	24000	20000	30000
مصاريف متنوعة	38000	39000	40000	40000	41000	45000	45000	46000
المجموع	243000	270800	297600	322400	289200	289000	280000	312000

المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ أن مصاريف الاستغلال التي لها تأثير على المشروع هي مصاريف الصيانة والتي تستوجب الحذر خلال القيام بعملية النقل لأن الشاحنة معرضة لخطر الحوادث بالإضافة إلى العطب الميكانيكي.

ثانيا:مشروع تربية الدواجن المدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

I. : الدراسة التسويقية.

نتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل الطلب والعرض للمنتوج الدواجن:

1-دراسة الطلب:

يهدف المشروع إلى إنتاج الدواجن والذي يعتبر عنصر غذائي مهم بالنسبة للمستهلك الجزائري نضرا للقوة الشرائية المنخفضة وارتفاع سعر البدائل وانخفاض الأسعار والتي هي في متناول جميع شرائح المجتمع الجزائري، على اختلاف دخولهم نتيجة للدعم المقدم من طرف الدولة لهذا المنتوج، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه في السنوات الأخيرة، حيث بلغ الاستهلاك المباشر حوالي 70٪ و30٪ تستهلك من قبل مستهلكين غير مباشرين (تجار، مطاعم، مدارس، ثكنات... الخ).

2-دراسة العرض:

إن عرض هذا النوع من المنتجات ألا وهو تربية الدواجن في تطور مستمر من قبل مربي الأبقار وهذا للأسباب التالية:

- الاستثمار الدائم.
- انخفاض أسعار عوامل الإنتاج مما أدى إلى انخفاض التكاليف من ثم الحصول أرباح أكثر.
- ثبات سعر المنتوج لفترات طويلة وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة معدل الإنتاج.
- البيئة التي يقام بها المشروع تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة عرض المنتوج وهذا لتميزها بالاستقرار والمناخ الملائم لإنتاج مثل هذا النوع.

II. الدراسة الفنية والهندسية.

من بين خصائص دراسة الجدوى الفنية والهندسية إمكانية الاقتصار على بعض المراحل دون غيرها، لذا سنقتصر في دراستنا على ما يلي:

1- الموقع: تتم مزاولة هذا المشروع في مشتة مولفة بمنطقة قلعة بوصبع ولاية قالمة وهي منطقة فلاحية تتميز بالاستقرار وتشتهر بإنتاجها للمنتجات الفلاحية،كما أن الإسطبل يتوفر على جميع الضروريات من الماء، كهرباء، تدفئة، وهو معد لتربية الدواجن ومجهز بكل الوسائل، بالإضافة إلى أن الظروف والعوامل الطبيعية للمنطقة ملائمة جدا لإنشاء مثل هذا المشروع، أما بخصوص تأثيره على البيئة فإن المشروع لا يؤثر عليها باعتباره لا ينتج بقايا سامة وخطيرة كميا ونوعيا.

2- حجم المشروع أو طاقته الإنتاجية:

يختلف حجم الإنتاج من سنة إلى أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك لمدة خمس سنوات:

الجدول رقم (18) جدول تقدير حجم الإنتاج.

(الوحدة دج)

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
حجم الإنتاج	950000	1050000	1500000	1400000	1200000

المصدر: من إعداد الطلبة.

هذا الجدول هو جدول يبين أرقام تنبؤية مراد تحقيقها خلا دورة استغلال هذا المشروع.

3. نوع الإنتاج: الأسلوب الإنتاجي المتبع في هذا المشروع هو الإنتاج المستمر.

4. إحتياجات القوى العاملة:

عدد مناصب الشغل المحتملة للمشروع هي:

- 01 مسير مكلف بالتموين والبيع.
- 02 عاملان دائمان مكلفان بالنظافة والإنتاج والوقاية والعلاج.

5. تكاليف المشروع: نجد فيها ما يلي:

أ تكاليف المشروع الأولية:

تتمثل في صوص صغير ، يتراوح عمره ما بين (18-30) يوم ، أجهزة للتهوية ، قارورات الغاز ، أكل للدجاج بمختلف أنواعه ونوضح تكلفة كل منها فيما يلي :

الجدول رقم (19) جدول تقدير تكاليف عتاد الإستغلال.

البيان / العتاد	الكمية	السعر	المبلغ
Poussins chair d'un jour	3000	68.38	205140.00
Aliment finition chair	80qx	3504.27	280341.60
aliment croissance chair	100qx	3589.74	358974.00
Mangeoire 1ere age	30	384.61	11538.30
Abreuvoirs 1ere age	30	213.67	6410.10
Radiants	10	4700.85	47008.50
Tremies	60	800.00	48000.00
Abreuvoirs automatique	24	1111.11	26666.64
Camion	1	1320000.00	1320000.00
المجموع	-	-	2304079.14
Tva	17%	-	391693.4538
المجموع بـ**tva**	-	-	2586504.00

المصدر: من إعداد الطلبة حسب الملحق 02-03-04-05.

نرى في هذا الجدول أعلاه يبين لنا أن الصندوق الوطني للتامين عن البطلة قد مول صاحب المشروع(المستثمر) بكل التجهيزات اللازمة لتربية الدواجن من دجاج(صوص صغير) إلى الشاحنة التي ينقل بها عتاده ومنتجاته إضافة إلى أكل الدجاج بمختلف أنواعه المنمي والمكمل الغذائي وهذا من أجل إنتاج الدجاج والبيض والمتمثل في مخرجات هذا المشروع.

ب- مصاريف الاستغلال:

و نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم : (02) مصاريف الاستغلال.

الوحدة : دج

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
مواد ولوازم مستهلكة	295000	309700	325000	341000	358000
خدمات	21000	21800	22600	23400	24200
مصاريف المستخدمين	420000	428400	436000	445000	454000
ضرائب ورسوم	67400	70500	73700	77200	80800
مصاريف مالية	240000	300000	350000	490000	240000
مصاريف متنوعة	384000	392000	400000	408000	416000
المجموع	1427400	1522400	1607300	1784600	1573000

المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ في هذا الجدول أن أكبر نسبة للمصاريف التي يتحملها صاحب المشروع خلال دورة استغلاله تتمثل في المواد واللوازم المستهلكة والمتمثلة في أكل الدجاج إضافة إلى صوص صغير وأيضا مصاريف المستخدمين والتي تمثل أجر العمال الذين يشتغلون في هذا المشروع.

ثالثا:مشروع دهن العمارات المدعم من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

I. الدراسة التسويقية.

نتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل الطلب والعرض لخدمة دهن العمارات:

1-دراسة الطلب:

يهدف المشروع إلى دهن العمارات والذي يعتبر عنصر مهم بالنسبة للأشغال العمومية ،والتي تعتبر آخر مهمة في ميدان البناء باعتبارها ،حيث تعتبر قطاع البناء والّأشغال العمومية قطاع حيوي وفعال خاصة في الجزائر باعتبار أن الجزائر أصبحت ورشة مفتوحة وهذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه في السنوات الأخيرة،مما دفع بالشباب الاهتمام بهذه الحرفة والتي أصبحت مصدر ربح إن صح التعبير.

2-دراسة العرض:

إن عرض هذا النوع من الخدمة ألا وهو صباغة أو دهن العمارات في تطور مستمر من قبل الحرفيين وهذا للأسباب التالية:

- الاستثمار الدائم.
- انخفاض أسعار عوامل الإنتاج
- انخفاض التكاليف
- الحصول أرباح أكثر.
- البيئة التي يقام بها المشروع تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة عرض المنتوج وهذا لتميزها بالاستقرار والمناخ الملائم لإنتاج مثل هذا النوع واعتبار أن الجزائر ورشة مفتحة نتيجة للأشغال المستمرة والبناء.

II. : الدراسة الفنية والهندسية.

من بين خصائص دراسة الجدوى الفنية والهندسية إمكانية الاقتصار على بعض المراحل دون غيرها، لذا سنقتصر في دراستنا على ما يلي:

1- الموقع: تتم مزاولة هذا المشروع في العمارات التي تبنيها الدولة حيث تمنح مناقصات للمقاولين تتميز ولاية قالمة بالبناء المكثف في الآونة الأخيرة

2- حجم المشروع أو طاقته الإنتاجية:

يختلف حجم الإنتاج من سنة إلى أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك لمدة خمس سنوات:

الجدول رقم (21) جدول تقدير حجم الإنتاج.

(الوحدة دج)

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
حجم الإنتاج	13860000	27720000	41580000

المصدر: من إعداد الطلبة.

في هذا الجدول الأرقام هي أرقام نسبية وتنبؤية فقط.

3. نوع الإنتاج: الأسلوب الخدمي المتبع في هذا المشروع هو الإنتاج حسب المشروع.

4. إحتياجات القوى العاملة:

عدد مناصب الشغل المحتملة للمشروع هي:

- 00

5. تكاليف المشروع:

نجد فيها ما يلي:

أ تكاليف المشروع الأولية:

تتمثل في فينيل ،و بلانروك

الجدول رقم (22) جدول تقدير تكاليف عتاد الإستغلال.

البيان / العتاد	الكمية	السعر	المبلغ خارج الرسم
فينيل	26	1650	42900
بلانروك	11	3870	42570
المجموع	-	-	85470
TVA(17 %)	-	-	14529.9
المجموع بTVA	-	-	100000

المصدر: من إعداد الطلبة حسب الملحق 06

باعتبار أن صاحب هذا المشروع قد تحصل على سلفة المواد الأولية فقط نرى في هذا الجدول قد مول فقط بالدهن بنوعين مختلفين وهما فينيل وبلانروك بقيمة 100000دج

ب- مصاريف الاستغلال:

و نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم : (23) مصاريف الاستغلال.

الوحدة : دج

السنوات / البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
مواد ولوازم مستهلكة	300000	300000	300000
ضرائب ورسوم	90000	90000	90000
مصاريف متنوعة	20000	30000	40000
المجموع	410000	420000	430000

المصدر: من إعداد الطلبة.

نرى في هذا الجدول أن مصاريف الاستغلال لا توجد إلا في حدود مواد ولوازم التي تتمثل في فينيل وبلانروك والتي هي أساس مشروعه بالإضافة إلى الضرائب والرسوم.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث نقول أن للمشاريع الثلاثة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي مشاريع ذات كفاءة تسويقية وفنية وهندسية باعتبار أن الجزائر أرض خصبة لإنشاء المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث:التقييم المالي.

في هذا المطلب سنعرج على التقييم المالي للمشاريع الثلاثة المدعمة من طرف الوكالات لمعرفة التدفق النقدي لكل مشروع.

أولا:مشروع نقل وتوزيع البضائع المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1- تمويل المشروع:

تم تمويل المشروع بالإعتماد على ثلاث مصادر وهى المساهمة المالية للمستثمر، قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، قرض بنكي بفوائد منخفضة تصل الى 1%، ويتم توضيح كل منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (24) : جدول تمويل المشروع .

الوحدة : دج .

البيان / مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة المالية للمستثمر	٪01	16139.23
قرض بدون فائدة من الوكالة	٪29	46803767
قرض بنكي	٪70	1129746.1
المجموع	٪100	1613923

المصدر : من إعداد الطلبة حسب الملحق 01 .

نرى أن المساهمة المالية للمستثمر جد قليلة بنسبة 1% وهذا ما يحفز بقية المستثمرين الآخرين للولوج في عالم المشاريع الاستثمارية.

2- تقدير التدفقات النقدية الصافية :

ويتم تقديرها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (25) : التدفقات النقدية الصافية .

عناصر التحليل	سنوات عمر المشروع							
	1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**
1- التدفقات النقدية الداخلية	650000	660000	700000	720000	750000	700000	650000	600000
2- التدفقات النقدية الخارجية								
* **تكاليف الصيانة**	243000	270800	297600	322400	289200	289000	280000	312000
* **قسط الإستهلاك**	201740.375	201740.375	201740.375	201740.375	201740.375	201740.375	201740.375	201740.375
(-)إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	444740.375	472540.375	499340.375	524140.375	490940.375	490740.375	481740.375	513740.375
3- صافي الدخل قبل الضريبة	205259.625	187459.625	200659.625	195859.625	259059.625	209259.625	168259.625	86259.625
(-) الضريبة	61577.8875	56237.8875	60197.8875	58757.8875	77717.8875	62777.8875	50477.8875	25877.8875
الدخل بعد الضريبة	143681.738	131221.738	140461.738	137101.738	181341.738	146481.738	117781.738	60381.7375
التدفق النقدي السنوي الصافي	143681.738	131221.738	140461.738	137101.738	181341.738	146481.738	117781.738	60381.7375

المصدر : من إعداد الطلبة .

إذن يمكن القول أن المشروع هو مشروع غير مجدي ، وهذا من الناحية المالية بالنسبة للمستثمر ،لأنه لا يضمن له التدفق الكافي السنوي لمعيشته، أما بالنسبة للوكالة والبنك فهو مجدي لأنه يغطي مبلغ الاستثمار .

ثانيا:مشروع تربية الدواجن المدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC

1- تمويل المشروع:

تم تمويل المشروع بالإعتماد على ثلاث مصادر وهى المساهمة المالية للمستثمر، قرض بدون فائدة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، قرض بنكي بفوائد منخفضة تصل الى1%، ويتم توضيح كل منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (26) : جدول تمويل المشروع .

الوحدة : دج .

البيان / مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة المالية للمستثمر	٪01	25865.04
قرض بدون فائدة من الوكالة	٪29	750086.16
قرض بنكي	٪70	1810552.80
المجموع	٪100	2586504.00

المصدر : من إعداد الطلبة حسب الملحق 05

صاحب مشروع تربية الدواجن نلاحظ أنه قد تم التكفل بتمويله من طرف الوكالة والبنك بنسبة 99% مقابل 1%تم المساهمة بها من قبله،وهذا ما يبرز أهمية ودور الفعال للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خاصة في السنوات الأخيرة.

2- تقدير التدفقات النقدية الصافية :

ويتم تقديرها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (27) : التدفقات النقدية الصافية .

عناصر التحليل	سنوات عمر المشروع				
	1	2	3	4	5
1- التدفقات النقدية الداخلية	950000	1050000	1500000	1400000	1200000
2- التدفقات النقدية الخارجية					
* تكاليف الاستغلال.	142400	152400	160000	178000	150000
* قسط الإستهلاك	517300.8	517300.8	517300.8	517300.8	517300.8
(-)إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	659700.8	669700.8	677300.8	695300.8	667300.8
3- صافي الدخل قبل الضريبة	290299.2	380299.2	822699.2	704699.2	532699.2
(-) الضريبة	49350.864	64650.864	139858.864	119798.864	90558.864
الدخل بعد الضريبة	240948.336	315648.336	682840.336	584900.336	442140.336
التدفق النقدي السنوي الصافي	240948.336	315648.336	682840.336	584900.336	442140.336

المصدر : من إعداد الطلبة .

ومنه يمكن القول أن المشروع هو مشروع مجدي ، وهذا من الناحية المالية من جانب المستثمر ومن جانب الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،حيث يتم استرجاع وتغطية المبلغ المقترض بالإضاف ة إلى أنه مربح للمستثمر في هذا القطاع ألا وهو قطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاع يخلق الثروة وركيزة أساسية في الإنتاج الوطني .

ثالثا:مشروع دهن العمارات المدعم من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM

1- تمويل المشروع:

تم تمويل المشروع بالإعتماد على مصدر واحد وهي المساهمة المالية للوكالة،حيث أقرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة، قرض مواد ولوازم بقيمة 100000دج، ويتم توضيح كل منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (28) : جدول تمويل المشروع .

الوحدة : دج .

البيان / مصادر التمويل	النسبة	المبلغ
المساهمة المالية للمستثمر	٪00	00
قرض بدون فائدة من الوكالة	٪100	100000
المجموع	٪100	100000

المصدر : من اعداد الطلبة حسب الملحق07 .

باعتبار أن صاحب هذا المشروع المتمثل في دهن العمارات نرى أنه قد تم تدعيمه بسلفه بدون فوائد بقيمة100000دج لشراء المواد الأولية والمتمثلة في فينيل وبلانروك.،حيث تم تدعيمه بقيمة100%.

2- تقدير التدفقات النقدية الصافية :

ويتم تقديرها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (29) : التدفقات النقدية الصافية .

عناصر التحليل	عمر المشروع		
	1	2	3
1- التدفقات النقدية الداخلية	13860000	27720000	41580000
2- التدفقات النقدية الخارجية *** تكاليف الاستغلال.**	410000	420000	430000
(-)إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	410000	420000	430000
3- صافي الدخل قبل الضريبة	13450000	27300000	41150000
(-) الضريبة	2286500	4641000	6995500
الدخل بعد الضريبة	15736500	31941000	48145500
التدفق النقدي السنوي الصافي	15736500	31941000	48145500

المصدر : من إعداد الطلبة .

إذن يمكن القول أن المشروع هو مشروع فعال ، وهذا من الناحية المالية بالإضافة إلى نتائج الدراسة الفنية والهندسة والتسويقية ،لأن هذا القطاع أصبح مدر ومربح لأصحابه.

خلاصة

نلاحظ أن التدفق النقدي السنوي لكل مشروع يتفاوت من سنة إلى أخرى،كما نلاحظ أن التمويل يتشابه بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بينما يختلف في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

كما نلاحظ أن مشروع نقل وتوزيع البضائع غير فعال لأن قطاع النقل متشبع بالإضافة إلى جدواه المالية غير فعالة.

أما مشروع تربية الدواجن ودهن العمارات هما مشروعين مربحين ومساهمين في الإنتاج الوطني وهذا من خلال أن قطاع الفلاحة والأشغال والبناء قطاعين غير مشبعين بالإضافة إلى أن جدواهما المالية مدرة بالربح للمستثمر والدولة.

خلاصة الفصل الثالث:

نقول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مؤسسات حكومية أسست لغرض خلق مشاريع استثمارية وتقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.

يدير الوكالات مديرين عامين ومزودين بلجنات مراقبة وفيهم أيضا مجلس للتوجيه، كما أن الإستفادة من إعانات الوكالات تفرض توفر شروط معينة في المستثمر ذاته وأخرى تتعلق برأس مال المستثمر كما أن هؤلاء المستثمرين يستفيدون من مزايا تقدمها الوكالات تتمثل في تخفيضات على الفوائد وبعض الإعفاءات الضريبية.

كما يمكن القول أن المشاريع الثلاثة تختلف عن بعضها البعض باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه،ومن هنا نستخلص:

أن مشروع نقل وتوزيع البضائع المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو مشروع غير مجدي لأن قطاع النقل يعرف تشبع كبير وكبير جدا،حيث لا يستطيع المستثمر التوفيق بين تغطية قيمة القرض وتغطية نفقاته الخاصة بمعيشته.

أما مشروع تربية الدواجن المدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو مشروع مجدي وفعال ومربح باعتباره ينتمي إلى قطاع الفلاحة الذي تهتم به الدولة الجزائرية وهذا قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي،وهذا نتيجة لنقص المستثمرين في هذا القطاع بالإضافة النتائج المالية التي تبشر بقيمة هذا المشروع.

والنسبة لمشروع دهن العمارات المدعم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو كذلك مشروع فعال باعتبار الجزائر لديها ثورة في مجال الأشغال والبناء حيث أصبحت ورشة مفتوحة.

الخاتمة العامة:

تناولنا في دراستنا موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية التي تمثل خطوة هامة للحصول على أي مشروع استثماري سواء كان هذا المشروع جديدا أو توسعا في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم آخر وهذا لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال مساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ومساعدتها للمستثمري ن في تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية أحسن استغلال.

ان تقييم المشاريع الاستثمارية هو خطوة فعالة في بناء الإطار العام لإنجاز المشروع و تنفيذه، و نعني بذلك أنها لا تقتصر على الحكم على صلاحية تنفيذ المشروع، بل تتعدى إلى تحديد الإطار العام لتنفيذ المشروع، و طبعا هذا الإطار مبني على دراسة متخصصة في جميع المجالات , فاحتمال الفشل مع المحافظة على نفس المعطيات ضعيف خاصة المشاريع المدعمة من طرف الدولة.

وبناءا على دراستنا خصوصا الجانب الميداني الذي كشف لنا تفاصيل وسريات المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الدولة، نلخص النتائج التالية:

النتائج الرئيسية:

1-للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دعم كبير في خلق المشاريع الاستثمارية وهذا ما يتضح من خلال التطور عدد الملفات المودعة والمقبولة.

2- للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دور كبير في دعم المشاريع الاستثمارية وهو ما يبينه تطور عدد المشاريع المدعمة خاصة في السنوات الأخيرة.

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دور كبير في دعم المشاريع الاستثمارية وهذا من خلال الإقبال الكبير للمهنيين والحرفيين على الوكالة.

4-للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فعالية كبيرة من خلال دعمها لفئة الشباب وخلق المشاريع الاستثمارية.

5-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبارة عن صندوق مساهم في دفع العجلة بالمشاريع الاستثمارية.

6-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ذات فعالية في تدعيم المشاريع الاستثمارية.

النتائج الفرعية :

ونلخص نتائج الدراسة فيما يلي :

- المشروع هو عبارة استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية إما أن تكون في شكل سلع أو خدمات.
- المشروع الاستثماري عبارة عن نشاط استثماري له مدخلات ومخرجات يديره منظم ، يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع و الخدمات ، و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

الخاتمة العامة

- التقييم عملية قياس منهجية وموضوعية وملائمة للمشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها،حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان التخطيط وتنفيذ المشروع تم وفق ما هو مخطط له أو لا.
- يتكون تقييم المشاريع الاستثمارية من عدة دراسات تتباين أهمية كل منها حسب طبيعة الهدف ونوع الجهة المهتمة أكثر فنجد : دراسة الجدوى البيئية و القانونية ،دراسة الجدوى التسويقية ،الجدوى الفنية و الهندسية ودراسة الجدوى المالية والاقتصادية.
- دور الدولة في المشاريع الاستثمارية يكمن في تدخلها عن طريق الوكالات التابعة لها مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تعتمد الدولة الجزائرية التدخل المباشر في المشاريع الخاصة لتحقيق الفوائد الضرورية لصالح الاقتصاد ككل من وراء المشروع لذا تدرس الربحية الاجتماعية والاقتصادية والمالية من وجهتها الخاصة.
- أصبحت آليات الدولة الداعمة للمشاريع الاستثمارية مكانة كبيرة في أوساط المجتمع الجزائري تمنح الدولة للشباب الكثير والكثير من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية أحيانا بدون وضع معايير فعالة لتقييم ودراسة جدوى المشروع مثل حالة قطاع النقل.
- الإسراف في تمويل المشاريع من طرف الدولة لاعتبارات سياسيةٍ اجتماعية .
- قطاع النقل والخدمات يعرف تشبع لدرجة كبيرة.
- قطاع الفلاحة والصناعة والأشغال يعرف نقص كبير مقارنة بقطاعي النقل والخدمات.
- طريقة تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أحيانا هو تقييم شكلي وهذا لاعتبارات أخرى خارج نطاق الوكالتين.
- طريقة تقييم عمر المشروع هو تقييم على أساس سنوات استرجاع دفع المبلغ المقترض.

المقترحات

مما سبق يمكن التوصل إلى جمل ة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لعملية تقييم المشروعات، وذلك بغية دراسة كافة الجوانب المحيطة بالمشروعات ،هذه الاقتراحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توفير دليل يساعد المستثمر في إتباع الدراسات الواجب القيام بها على المشروع قبل تنفيذه، مع إلزامية تقديم نتائج الدراسات إلى وكالة ترقية الاستثمار التي تصدر قرارها إما بقيام المشروع أو برفضه.
- ضرورة توفير المعطيات والبيانات اللازمة للمستثمرين تساعدهم على إعداد دراسة الجدوى للمشروعات المقترحة.
- استبعاد أو عدم قبول المشاريع الضخمة لتكاليفها التشغيلية والاستثمارية لتكون المرونة في منح القروض متماشية مع المشاريع ذات الربحية التجارية والقومية، وليس التي الهدف منها هو الحصول على القروض.

- الاستعانة بالخبراء والمختصين في إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات وهذا لإذلال المعوقات التي تواجه معد الدراسة ولا يكون لها تأثيرات سلبية على التقرير النهائي.
- المراجعة والمتابعة لسير المشروع بعد تنفيذهوذلك بغية الاطلاع على نتائجه الايجابية والسلبية.
- إلغاء الفوائد الربوية التي تبقى عائق لشريحة من المجتمع التي لديها اعتبارات دينية.
- ضرورة تقييم فعالية المشروع الاستثماري ودراسة جدواها على المدى البعيد.
- الاهتمام بتدعيم المستثمرين في قطاع الفلاحة والصناعة وهذا قصد ترقيتهما.

الدراسات المقترحة:

وبناءا على دراستنا السابقة والنتائج التي توصلنا إليها نقترح ما يلي:

- دور تكوين المستثمر في إنشاء المشاريع الاستثمارية .
- أثر تنوع طرق تمويل المستثمر في خلق المشاريع الاستثمارية.

ملخص الدراسة:

تقييم المشاريع الاستثمارية في الوقت الحاضر من الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي، والمنهجية الفعالة للمشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى صنع قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة.حيث هو عبارة عن نشاط استثماري له مدخلات ومخرجات ويمكن تقييمه من الجوانب التسويقية والفنية و والهندسية والمالية والاقتصادية.

كما أن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**دور فعال في خلق ودعم المشاريع الاستثمارية،حيث سخرت الجزائر هذه الوكالات كآليات داعمة لمشاريع الشباب الاستثمارية ونوعت في هذه الوكالات لتسمح لمختلف شرائح المجتمع بالاستفادة من تمويل هذه الوكالات ،فنجد مثلا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**تدعم فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين19-35سنة والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**تدعم فئة الكهول ما بين 30-50سنة ونجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**تدعم الفئة النسوية والماكثات بالبيت وأصحاب الحرف التقليدية والمهن الحرة.

كما نستخلص أن لتقييم المشاريع الاستثمارية لهذه الوكالات أحيانا فعال من خلال دعم المشاريع الاستثمارية البناءة للاقتصاد الوطني وللمستثمر على حد سواء وأحيانا غير فعالة من خلال إسرافها في تمويل وتدعيم مشاريع غير مجدية لا للاقتصاد الوطني ولا للمستثمر على حد سواء.

الكلمات المفتاحية:

تقييم المشاريع الاستثمارية

آليات الداعمة للمشاريع الاستثمارية من طرف الدولة الجزائرية

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

Résumé de l'étude:
L'évaluation des projets d'investissement à l'heure actuelle sont des outils importants pour la planification stratégique, la méthodologie efficace pour les projets d'investissement dans des activités diverses, ce qui conduit à des décisions d'investissement au degré le plus bas possible de l'incertitude et de risque., Où est une activité d'investissement a des entrées et des sorties et peut être évalué les aspects du marketing, technique et et de l'ingénierie, financière et économique.
En outre, l'Agence nationale de soutien d'emploi des jeunes ANSEJ National Insurance Fund CNAC de chômage et l'Agence nationale pour la conduite de l'emprunt mini-ANGEM Un rôle actif dans la création et le soutien des projets d'investissement, où ridiculisé Algérie ces organismes comme des mécanismes de soutien des projets des jeunes et des investissements diversifiés dans ces organismes pour permettre différents segments de la société à bénéficier du financement de ces organismes, on trouve Par exemple, l'Agence nationale de soutien d'emploi des jeunes ANSEJ soutient les jeunes âgés de 19-35 ans ANSEJ National Insurance Fund CNAC de chômage prend en charge la classe moyenne âgés de 30-50 ans et nous trouvons l'Agence nationale pour la conduite de l'emprunt mini-ANGEM soutient féminisme classe et Almakthat Maison et les propriétaires de l'artisanat traditionnel et les professions libérales.
Il a également conclu que l'évaluation des projets d'investissement pour ces agences parfois efficace en soutenant des projets d'investissement constructives à l'économie et investisseur ressemblent et parfois inefficaces dans le financement et le soutien des projets qui ne sont pas significatives non seulement pour l'économie nationale et des investisseurs aussi bien nationaux.

Les mots clés :

L'évaluation des projets d'investissement
mécanismes de projets d'investissement par l'Etat algérien de soutien
L'Agence nationale pour l'emploi des jeunes soutien ANSEJ
la caisse nationale d'assurance pour de chômage CNAC
l'Agence nationale pour la conduite de micro-crédit ANGEM

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. أحمد فوزي ملوخية ، **أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية**،مكتبة بستان المعرفة،القاهرة، 2005.
2. أمين السيد أحمد لطفي ، **الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للإستثمار**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998.
3. أويس عطوة الرفط ،**أسس تقييم المشروعات**،ج2 ،المكتبة الأكاديمية ، ط1، القاهرة ، 1992.
4. إسماعيل محمد السيد ، **المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروعات** ، المكتب العربي الحديث ، 1990.
5. جبريل بشارة،**المنهج التعليمي**،دار الرائد العربي،ط1،بيروت،لبنان.
6. حسن إبراهيم بلوط،**إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،دار النهضة العربية،بيروت،2002.
7. حسين اليحي وآخرون،**تحليل وتقييم المشاريع** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة،2008.
8. سعد زكي نصار، **التقييم المالي و الاقتصادي للمشروعات**،المكتبة الأكاديمية ، ط1، القاهرة،1995.
9. سعد طه علام ، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003.
10. سعيد عبد العزيز عثمان،**دراسات الجدوى المشروعات**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.
11. سمير محمد عبد العزيز،**جدوى اقتصادية للمشروعات الاستثمارية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2000.
12. شقيري نوري موسى،أسامة غرمي سلام،دراسات الجدوى الاقتصادية،دار المسيرة،ط1،عمان ،الأردن،2009.
13. ضرار العتيبي، نظال الحواري،**إدارة المشروعات الإنمائية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،ط عربية،عمان،الأردن،2007.
14. عاطف جابر عبد الرحيم ، **دراسات الجدوى**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
15. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي ،دراسات الجدوى و تقييم المشروعات ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط1، عمان، 2004.
16. عبد العزيز فهمي هيكل،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية** ،دار النهضة العربي،بيروت،لبنان،1986م/1406هـ.

17. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،**دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن،2004.
18. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم،دراسة الجدوى وتقييم المشروعات،دار الحامد،ط1،الأردن،2004.
19. عبد القادر عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية البوت**،الدار الجامعية ، ط2، الإسكندرية.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية – **دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية والاجتماعية** – الدار الجامعية – الطبعة الثانية الإسكندرية – 2000.
21. عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الإقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002.
22. عقيل جاسم عبد الله، "**مدخل في تقييم المشروعات**"، دار ومكتبة العامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999.
23. علي بن هادية وآخرون،القاموس الجديد للطلاب،معجم عربي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ص1991م/1411هـ.
24. فكري حسن زيان،تخطيط المناهج الدراسية وتطيرها،ط1،مكتبة الفلاح ،الكويت،1981.
25. محمد صالح حناوي،مقدمة في الأعمال والمال،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.
26. مدني شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1،عمان،الأردن،2009.
27. مزار العتيبي، نضال الحواري،**إدارة المشروعات الإنمائية**،دار المازوري العلمية،عمان،2007.
28. نبيل جواد،دارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،2007.
29. نبيل شاكر، **إعداد دراسات الجدوى** ، مكتبة عين الشمس ، ط2، القاهرة ، 1998.
30. نور الدين الطاهري ،مشروع المؤسسة،دار الاعتصام،الدار البيضاء،1987.

الأبحاث والرسائل:

1. أحمد إدريس، عزوز كمال،**تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المصرفية**،مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة،دفعة28،القاهرة،2005.
2. رشاد حماد،**تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة**،رسالة ماجستير،إدارة أعمال،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر بغزة،2010.

القوانيـــــن:

1. المرسوم التنفيذي رقم188/94 المؤرخ في26محرم1415 الموافق ل5يوليو1996 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،المادة1و6، الجريدة الرسمية،العدد44،الموافق ل7 يوليو 1994ص6ص7
2. المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 24 ربيع الثاني1417هـ الموافق ل8 ديسمبر1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لعدم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي من المادة1 الى5، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب
3. المرسوم التنفيذي رقم 200/98 مؤرخ في 14 صفر 1413 الموافق ل1 يوليو سنة1998،المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي المعدل والمتمم،المالدة10-11، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب
4. المرسوم التنفيذي رقم0104/11 يعدل ويتمم م ت رقم02/04،الجريدة الرسمية،العدد2001،10ص21
5. المرسوم التنفيذي رقم288/03المؤرخ في 9رجب1424 الموافق ل 6سبتمبر 2003 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم296/96،المادة2، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب.
6. المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم300/03المؤرخ في14 رجب1424 الموافق ل11 سبتمبر 2003 يعدل ويتمم المرسوم لتنفيذي الرئاسي296/96 المؤرخ في 16 صفر1417 الموافق ل2يوليو1996 المتعلق بدعم للتشغيل الشباب، النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب
7. المرسوم التنفيذي رقم104/1المؤرخ في أول ربيع الثاني1431هـ الموافق ل06 مارس2011 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي المؤرخ رقم04-01المؤرخ في 10ذو القعدة 1420 الموافق ل3 يناير2003 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع ما بين30و50 سنة ومستوياتها، الجريدة الرسمية، لعدد03الموافق ل11يناير 2004 ص6.

مواقع الانترنت

1. www.angem.dz
2. www.ansej.org.dz
3. www.cnac.org.dz
4. www.mustas/aroom-2.blogspot.com